جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الدبلوماسية الفلسطينية في مسار تحقيق الإعتراف الكامل بالعضوية في الأمم المتحدة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية – تخصص : أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد.

إعداد الطالبتين :
* بوخزنة منار .
* عمراني رحمة .

إشراف الأستاذ :
د/جراية الصادق.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ فرج عبد الحميد	أستاذ مساعد " ب "	رئيسا
د/ جراية الصادق	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا ومقررا
أ/ دحة سيلم	أستاذ مساعد " ب "	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017 م

الإهداء

إلى من تاقت نفسي لشفاعته ، واشتاقت روحي لرؤيته ، خير خلق اله محمد صلى اله عليه وسلم.

ثم إلى من ربياني صغيرة وتعهداني كبيرة ، الشمس المضيئة والدتي الغالية التي تمدني دائما من نبع حنانها ، و القمر المنير والدي العزيز الذي يمدني دائما بحبه وعطفه ، حفظكما اله

ثم إلى النجوم المتلألئة ، إخوتي و اخواتي

ثم إلى السراج المنير ، زوجي الغالي

ثم إلى الشهاب المشرق ابني العزيز محمد فراس

ثم إلى كل من أمدني بالدعم المادي و المعنوي لإكمال دراستي العليا خاصة عائلتي الثانية

ثم إلى أرواح الشهداء ، ودماء الجرحى الفلسطينيين

ثم إلى كل من علمني حرفا

أهدي له هذا الجهد المتواضع

منار بوخزنة

اهداء

بشيء يوما علي يبخل لم الذي أبي إلى المتواضع العمل هذا أهدي

والمحبة بالحنان انعمتني التي أمي وإلى

والمعرفة الاطلاع شغف على والنشأة والأمل الحياة وهبتموني أنتم : لهم أقول

اً جميع وأسرتي إخوتي وإلى

ثم إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

شكر و وتقدير

قال تعالى : ﴿ وإذ تَأذَّنَ رَبُّكُ م لَئِن شَكَ رتُ م لأَزِيدَنَّكُ م وَلَئِن كَفَ رتُ م إِنَّ عَذَابِي لَشَديد ﴾.

(سورة ابراهيم ، الاية 7)

نشكر اله الذي أمن علينا لإكمال هذا العام الدراسي و هذه الدراسة حول دور الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الاعتراف الكامل بالعضوية في الأمم المتحدة

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الدكتور جراية صادق لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة

كما نتقدم بالشكر و التقدير الى الاستاذين الفاضلين : فرج عبد الحميد ، دحة سيلم على تكرمهما بقبول مناقشة هذه الدراسة.

كما ولا ننسى الشكر والعرفان لعائلتينا الذين شجعونا وحرصوا على مواصلتنا لهذا المشوار العلمي

وأخيرا اتقدم بالشكر الى كل من ساهم او ساعد او قد المشورة لإنجاح هذا العمل.

مقدمة

جاء إعلان حكومة عموم فلسطين سنة 1948 كرد فعل رافض لسياسة وعد بلفور و كذا القرار 181 الصادر من هيئة الأمم المتحدة لتقسيم الأراضي فلسطينية ، وقيام وطن قومي يهودي على جزء من أرضيها ، الأمر الذي أدخل القضية الفلسطينية في منعرج خطير ، وكان نتاجه تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ، ليتم إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 ، كإعلان رسمي عن وجود الدولة الفلسطينية .

ومع التطورات التي تشهدها الساحة الدولية في ظل تغير موازين القوى العالمية ، الوضع الذي أفضى إلى فتح المجال للدولة الفلسطينية للدخول في علاقات دبلوماسية مع عدة دول ، و الذي أسفر على دخول القيادة الفلسطينية في مفاوضات سلام مع الجانب الإسرائيلي في مبادرة مفادها السلام، و التي أفرزت عن اتفاق أسلو عام 1993 تحت عنوان " الأرض مقابل السلام "

و مع محاولات إسرائيل التملص من الاتفاقات المبرمة ، و كذا ممارساتها العنيفة على الشعب الفلسطيني ، و التي كان مؤداها التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة سعيا للحصول على عضويتها سنة 2011 ، و أيضا التوجه إلى الجمعية العامة سنة 2012 ، والتي أسفرت عن توصيف فلسطين بصفة دولة مراقب غير عضو ، والتي أفرجت على جملة من الاستحقاقات القانونية و السياسية تدعم المسعى الدبلوماسي الفلسطيني مستقبلا ، والتي تعتبر كخطوة أولية نحو العضوية الكاملة للأمم المتحدة ، ومن هنا يفتح المجال أمام الدبلوماسية الفلسطينية في البحث عن السبل و البدائل التي تمكنه و تعزز دوره في نيل العضوية الأممية الكاملة .

أدبيات الدراسة

1/ . دراسة **للباحث حسام محمود أحمد** بعنوان : **أثر إتفاق أسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993 . 2014** ، الذي صدر سنة 2016 ، و هي دراسة مقدمة استكمالا

لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، حيث تناولت هذه الدراسة إتفاق أسلو و أثره في تشكل و بناء السلطة الفلسطينية كما أبرزت أيضا أهم بنود إتفاق أسلو ذات الصلة و العلاقة بالعمل الدبلوماسي و بينت الخلافات التي ظهرت حول صلاحيات العمل الدبلوماسي الفلسطيني .

2/ . دراسة **للباحث صدام إبراهيم سحويل** تحت عنوان ، **مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة و منظمة التحرير الفلسطينية** ، و الصادر في سنة 2014 ، و هي مذكرة لنيل درجة الماجستير في الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، حيث تناولت هذه الدراسة بالتحليل مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني كما عرجت على التعريف و بيان ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني و تطوره في ظل ظروف دولية و إقليمية مختلفة .

3/ . دراسة للباحث **أنس تيسير عبد صلاحات** بعنوان ، **دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف و سياسات الإتحاد الأوربي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين** ، و الصادرة في 2015 ، وهي مذكرة و لنيل درجة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية ، في محاولة لبيان تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على مواقف و دور الإتحاد الأوربي إتجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين .

4/ . دراسة للباحثة **شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب** تحت عنوان ، **الإعتراف الدولي و أثره على المكانة السياسية و الدبلوماسية لدولة فلسطين** ، والصادرة في 2012 ، وهي عبارة عن مذكر لنيل شهادة الماجستير في الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، جاءت هذه الدراسة لبحث تداعيات قرار الاعتراف بفلسطين بصفتها دولة و الذي أعلنته الأمم المتحدة و القاضي بمنح فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب .

5/ . دراسة مقدمة من الدكتور **صائب عريقات** تحت عنوان ، **فلسطين " دولة عضو " اليوم التالي ؟** ، الصادرة في 2012 ، وهي دراسة رقم 11 من دائرة شؤون المفاوضات لمنظمة التحرير الفلسطيني ، حيث تضمنت هده الدراسة استمرار الرئيس محمود عباس لزياراته ولقاءاته و اتصالاته للإبقاء القضية الفلسطينية على جدول الأعمال العربي و القاري و الدولي ارتكازا إلى إستراتيجية فلسطينية محددة تهدف إلى إعادة دولة فلسطين على حدود 1967 .....إلخ .

6. دراسة **لسليم الزعنون** بعنوان ، **دراسة قانونية و دولية حول استحقاق أيلول 2011** ، الصادرة في أوت 2011 ، وهي دراسة مقدمة للرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن من المجلس الوطني الفلسطيني ، حيث تناول فيها الوضع القانوني و النقاط التي تساعد في إنجاح مسعى التوجه الفلسطيني الهادف لاعتماد دولة فلسطين عضو كامل في الأمم المتحدة .

أهمية الدراسة

1/ الأهمية العلمية للدراسة :

مدى أهمية الدبلوماسية و دورها في خدمة مصالح الدول ، و توفير الأمن و السلم الدوليين ، كما أن هذه الدراسة تبحث عن الحلول و البدائل الممكنة انطلاقا من دور الدبلوماسية الفلسطينية .

2/ الأهمية العملية للدراسة :

تتمثل في تتبع مجريات و وقائع الدبلوماسية الفلسطينية في خدمة قضيتها ، و السعي الفلسطيني وراء رفع التمثيل السياسي للدولة ، من خلال البحث على

وسائل و آليات لأجل الوصول إلى تسوية عادلة للقضية و إنهاء واقع الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية .

أسباب اختيار الموضوع

1/ أسباب موضوعية :

تسليط الضوء على مجريات القضية الفلسطينية و العقبات و التحديات التي تحول دون حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .

طرح متطلبات الحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة من خلال الاعتماد على مجموعة من البدائل المتاحة امام الدبلوماسية الفلسطينية .

2/ . أسباب ذاتية :

. الإيمان بعدالة القضية الفلسطينية و الوفاء لدماء الشهداء و الجرحى و المرضى الفلسطينيين الذين سقطوا جراء الاعتداءات و الانتهاكات .

. الإخلاص لإخوان الفلسطينيين و دعمهم و نصرتهم في مساعيهم لإنهاء الاحتلال .

حدود البحث

1/ . المجال المكاني للبحث : ترتكز هده الرسالة العلمية في جدول أعمال الدبلوماسية الفلسطينية داخل هيئة الأمم المتحدة و وكالاته المختلفة .

2/ المجال الزماني للبحث : تنطلق هده الدراسة ابتدءا من إعلان حكومة عموم فلسطين 1948 مرتكزا على استحقاق سبتمبر 2011 و 2012 و تبيعانه على مجريات القضية الفلسطينية إلى هذه السنة 2018 .

الإشكالية

إلى أي مدى تساهم الدبلوماسية الفلسطينية في دعم الطلب الفلسطيني لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ؟ .

و تتفرع ة من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1. ما مدى تأثير منظمة الأمم المتحدة على ظروف و مراحل الاعتراف بدولة فلسطين ؟

2 . كيف تؤثر الاعترافات الدولية على المسعى الدبلوماسي الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ؟ .

3. ما هي السبل و البدائل الدبلوماسية المتاحة لحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ؟

الفرضيات

* تكرار المحاولات الفلسطينية لاعتماد عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة رغم كل إخفاق محتمل ، يعزز المكاسب السياسية ، و فرص النجاح المستقبلية لاعتمادها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة .

الإطار المنهجي

إن الظواهر السياسية و الاجتماعية عموما ظواهر معقدة و مركبة و متعددة الأبعاد و المتغيرات ، ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد لذلك اعتمدنا في دراستنا على :

1. المنهج التاريخي : وهو أحد مناهج البحث العلمي التي تعمل على دراسة حوادث التاريخية لفهم المشاكل المعاصرة ، اعتمادا على جمع المعلومات حول الحقائق الماضية و فحصها و نقدها و تحليلها و التأكد من صحتها و عرضها و ترتيبها ، كما أن فائدة المنهج التاريخي لا تقف على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث الجارية وفي توجه التخطيط إلى المستقبل ، وعليه فقد اعتمدنا عليه بغرض عرض أسباب المحاولات الفلسطينية لإعلان الدولة و الاستقلال و الظروف و المواقف الإقليمية و الدولية التي واكبت تلك المحاولات و طبيعة النشاط الدبلوماسي في كل مرحلة من المراحل ، وأثره في بلورة الأهداف الفلسطينية و ثوابتها.

2 . المنهج الوصفي و التحليلي : منهج من المناهج التي تساعد على إعطاء نظرة شاملة عن الموضوع محل الدراسة ، و هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة محدد زماننا و مكاننا من أجل الحصول على نتائج علمية لتفسيرها ، وعليه فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف الطبيعة الواقعية لمقدار التوازن و الاستقلالية لأجهزة الأمم المتحدة ، كل منها أمام الأخرى ، ووصف طبيعة محكمة العدل الدولية ، و كذلك طبيعة الامتيازات المحققة من اكتساب العضوية .

3. **مقترب تحليل النظم** : يعتمد مقترب تحليل النظم في تفسير الظاهرة السياسية على جملة من المدخلات تتبعها جملة من المخرجات ، من خلال عملية صنع القرار السياسي ، و استنادا إلى عملية التغذية الراجعة ، فالمدخلات هي المحيط الداخلي أو الخارجي الذي يدور حول العملية السياسية و صنع القرار ، أو نمط التوجه و هو الذي يتبلور في شكل مخرجات تتمثل طبيعتها في مجموعة من القرارات و التوجهات السياسية ، والتي تؤثر أيضا على البيئة سواء داخليا أو خارجي و عليه و باستخدام هدا المقترب يمكن اعتبار توجه القيادة الفلسطينية هي المدخلات ، أمام الوضع العالمي و طبيعة العلاقات التي تحكمه و تعتبر جملة التفاعلات التي تحدث وسط العلبة السوداء ، لتبرز لنا في الأخير سلوك الجماعة الأممية داخل المنظمة، و المتمثل في جملة الأصوات ، كما تبرز أيضا جملة القرارات الأممية التي تصدرها المنظمة بخصوص الطلب الفلسطيني ، وعليه يتم إعادة النظر فيها و تقييمها لتكون مدخل جديد متمثل في بديل من البدائل التي تتناولها الدراسة .

مصطلحات الدراسة

. الدبلوماسية : هي مجموعة من المفاهيم و القواعد و الإجراءات و المراسيم و المؤسسات و الأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية و الممثلين الدبلوماسيين ، بهدف خدمة المصالح العليا و السياسات العامة و لتوفيق بين مصالح الدول ، بواسطة الإيصال و التبادل وإجراء المفاوضات السياسية و عقد الاتفاقات و المعاهدات الدولية .

. الإعتراف : هو عمل قانوني يتضمن قبول حالة معينة و تترتب عليه أثار قانونية معينة بالنسبة للمعترف و الجهة المعترف بها حسب طبيعة الإعتراف و نوعه ، كما يختلف الإعتراف حسب الجهة المعترفة .

. الفيتو : و هو امتياز تملكه الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن يقضي بوقف نفاذ القرار الذي تم التصويت عليه إكماله .

خطة الدراسة

جاء تقسيمنا للدراسة ثلاثيا من حيث الفصول ، فتضمن **الفصل التمهيدي إعلان استقلال الدولة الفلسطينية** و إقامة الدولة ، من خلال التطرق إلى الأوضاع الدبلوماسية الفلسطينية التي واكبت المحولات الفلسطينية لإعلان و إقامة الدولة ، و ما رافقها من مواقف وردود دولية و إقليمية .

أما **الفصل الأول** تناول **الدعائم الدبلوماسية للدولة الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة** ، ليحتوي على مبحثين ، فقد جاء المبحث لطرح مبادئ تشكيل المؤسسات الفلسطينية و التوجه الفلسطيني المباشر للأمم المتحدة من خلال العنصرين التاليين:

- اتفاقية أسلو دورها في تشكيل مؤسسات فلسطين السياسية و التوجه الفلسطيني المباشر للأمم المتحدة ، أما المبحث الثاني فقد جاء ليبرز تبعات قرار الاعتراف بفلسطين عل الدبلوماسية الفلسطينية ، من خلال العنصرين التاليين :
- الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة و الدبلوماسية الفلسطينية و المنظمات الدولية .

أما **الفصل الثاني** تناول **البدائل المتاحة للدبلوماسية الفلسطينية لنيل العضوية الكاملة في الأمم** ، ليحتوي على مبحثين ، جاء المبحث الأول ليعرض فكرة توسيع

دائرة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية و إعادة التوجه لمجلس الأمن ، لتعرض كل فكرة في عنصر .

أما المبحث الثاني فقد جاء ليعرض خيار الانضمام إلى عضوية محكمة العدل الدولية و تفعيل قرار متحدون من أجل السلام ، ليعرض كل خيار في عنصر مستقل .

صعوبات و معيقات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا نذكر منها : كثرة تفاصيل القضية الفلسطينية وعدم استطاعتنا لاستيفاء جل الأحداث والمواقف التي تخدم دراستنا باعتبار ان هذه الدراسة متشعبة .

اغلب المراجع و الكتب والمؤلفات تعتمد على وما جرى أي تحتوي على أحداث تاريخية فلسطينية ولم تسلط الضوء على ما سيجري انطلاقا منها وبالتالي واجهنا صعوبة ربط الأحداث بناءا عليها ومنه اكتفينا بتحليل النصوص والمواثيق القانونية الصادرة من هيئات ومنظمات رسمية ومقالات الكترونية تابعة لمراكز معتمد وأحيانا صعوبة ترجمة بعض المواد أو التقارير .

ملخص الدراسة :

عكفت هذه الرسالة على دراسة دور الدبلوماسية الفلسطينية في مسعاها لتحقيق الاعتراف الأممي و نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، إذ أبرزت هذه الدراسة المراحل التاريخية لمحاولات الاستقلال و إعلان الدولة الفلسطينية بداية بإعلان حكومة عموم فلسطين و الدولة الفلسطينية سنة 1948 ، مرورا بقيام منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1964 ، و وصولا إلى إعلان استقلال الدولة الفلسطينية في سنة 1988 ، ثم توقيع اتفاق أوسلو أو ما يسمى أيضا إعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية ، و الذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية و الكيان الإسرائيلي سنة 1993 ، وما زامن تلك المراحل من اعترافات على مستوى الساحة الدولية ، و القرارات الأممية التي تزامنت مع كل مرحلة .

كما عكفت هذه الدراسة على تأكيد الموقف المبدئي للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية ، و الذي جددته المنظمة الدولية في قرارها 181 سنة 1948 لإنشاء دولة فلسطينية ، و قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول فلسطين عضو مراقب في المنظمة بأغلبية ساحقة من قبل معظم دول العالم ، و ما ترتب عليه من استحقاقات قانونية و سياسية في صالح الدولة الفلسطينية و التي تخدم قضيتها على المستوى الدولي .

كما عرضت الدراسة مجموعة من البدائل المتاحة أمام الدبلوماسية الفلسطينية لتعزيز مسعاها لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، ومن بين هذه البدائل حشد المزيد من الاعترافات الدولية لرفع تمثيلها الدبلوماسي في الأمم المتحدة ، وبديل إعادة تكرار طلب العضوية الكاملة و التوجه إلى مجلس الأمن لأجل استصدار توصية إيجابية منه ، وكبديل ثالث تناولته الدراسة تقديم طلب الانضمام إلى عضوية المحكمة الدولية باعتبارها أهم الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة و لتدعم فرصتها في نيل العضوية الكاملة ،

كخيار أخر Unity For Peaceويعد تفعيل القرار 377 متحدون من أجل السلام للدبلوماسية الفلسطينية ، حيث يقف أمام عائق مجلس الأمن الناتج عن التعسف في استخدام الفيتو و حق النقد ، و بالتالي اعتماد دولة فلسطين من دولة مراقب إلى عضو دائم ++في المنظمة عن طريق الجمعية العامة .

كما أسفرت الدراسة على جملة من النتائج تمثلت في :

. تعدد البدائل و الخيارات الدبلوماسية المتاحة للقيادة الفلسطينية و التي ترتقي من خلالها إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .

. ضرورة تكرار الدبلوماسية الفلسطينية محاولات في استصدار توصية إيجابية أو قرار خاص بالقضية الفلسطينية من قبل مجلس الأمن و الاعتبار من محاولات الدول الأخرى حيث أن جل الدول التي تعثرت عضويتها في السابق تتمتع حاليا بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة .

Study Summary

This study focused on the role of Palestinian diplomacy in its quest to achieve international recognition and attain full membership in the United Nations. This study highlighted the historical stages of the attempts of independence and the declaration of the Palestinian state beginning with the declaration of the Palestinian government and the Palestinian state in 1948, to the establishment of the Palestine Liberation Organization in 1964, and to the declaration of the independence of the Palestinian state in 1988, and then the signing of the Oslo Agreement or the so-called Declaration of Principles for Palestinian Self-Government Arrangements signed by the Palestine Liberation Organization and the Zionist Entity in 1993, and what coincided with those stages of confessions at the level of the international arena, and the UN resolutions that coincided with each stage.

The study also emphasized the initial situation of the United Nations on the Palestinian issue, which was renewed by the international organization in its resolution 181 of 1948 to establish a Palestinian State. The General Assembly of the United Nations decided to accept Palestine as an observer member of the Organization by an overwhelming majority by most countries of the world. Resulting in legal and political entitlements in favor of the Palestinian state and serving its cause at the international level.

The study also presented a range of alternatives available to the Palestinian diplomacy to enhance its pursuit of full membership in the United Nations. Among these alternatives is the gatheringof more international recognitions to raise its diplomatic representation in the United Nations, and the alternative of repeating the request for full membership and addressing the

Security Council for a positive recommendation. A third alternative is to apply for membership in the International Tribunal as the most important body of the United Nations and to support its chances of full membership. Resolution 377 ,"United for Peace"is another option for the Palestinian diplomacy where it stands in front of the Security Council impediment resulting from the abuse of using Veto and the right of criticism, and therefore the adoption of the State of Palestine from an observer member to a permanent member of the organization through the General Assembly.

The study also resulted in a number of conclusions:

-The multiplicity of alternatives and the diplomatic options available to the Palestinian leadership through which it will be promoted to full membership in the United Nations.

-The need to repeat the attempts for the Palestinian diplomacy to obtain a positive recommendation or a resolution on the Palestinian issue by the Security Council and consideration of the attempts of other countries as most of the countries that have stumbled in the past with the membership, currently have full membership in the United Nations and its specialized agencies.

الفصل التمهيدي:
إعلان استقلال الدولة الفلسطينية و إقامة الدولة

يسعى الشعب الفلسطيني إلى إقامة الدولة الفلسطينية طبقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتحجيما للمشروع الصهيوني و مخاطره الاستعمارية ، فتاريخ القضية الفلسطينية يبرز لنا محطات و محاولات لإعلان الدولة الفلسطينية عبر حقب زمنية و أوضاع دولية مختلفة .

وفي هذا الإطار يمكن رصد محاولتين للإعلان الدولة الفلسطينية ، الإعلان الأول كان في سنة1948 م من قبل حكومة عموم فلسطين ، و الإعلان الثاني كان في 1988 م من قبل منظمة التحرير الوطني الفلسطيني .

1 – إعلان حكومة عموم فلسطين و الدولة الفلسطينية:

بانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وصدور قرار تقسيم فلسطين سنة 1947 م عن الجمعية العامة ، لقيام وطن قومي لليهود ، شهد هذا القرار معارضة واسعة في الأوساط الفلسطينية و العربية وما خلفه من احتجاجات ومظاهرات عارمة في مختلف البلاد العربية .

وفي ظل هذا الوضع الفلسطيني – العربي دعت الجامعة العربية إلى اجتماع في الفترة من 16 – 19 سبتمبر 1947 م ، فكان قرار الجامعة العربية إعلان الحرب ، فأرسلت الجيوش العربية إلى فلسطين لمنع قيام دولة يهودية على أرض فلسطين (. . .) [1]، و في خضم هذه الأحداث المأساوية للحرب العربية – الإسرائيلية عرض المفتي أمين الحسيني مقترحه بإقامة دولة فلسطينية على الجامعة العربية، والذي قوبل بالرفض وخاصة من قبل الأردن و الملك عبد الله (. . .) ، وبعد تشتت الشعب الفلسطيني ، نتيجة لقيام دولة إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية شهد الحراك الدبلوماسي الفلسطيني في

[1] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب ، الاعتراف الدولي و أثره على المكانة السياسية و الدبلوماسية لدولة فلسطين . رسالة ماجستير ، قسم العلوم الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، جامعة الأقصى ، غزة ، 2016 ، ص 82 .

فترة الخمسينيات تراجعا و تخبطا بسبب عدم وجود هيئة أو جسم تمثيلي للشعب الفلسطيني .
[2]

وفي ظل التطورات الدولية السريعة ، أصبحت مسألة الحكومة العربية الفلسطينية ضرورة مليحة ، و خاصة عشية الدورة الجديدة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1948 م ، من أجل تمثيل فلسطين في اجتماعاتها ، هذا وقد تبنت الهيئة العربية العليا الموضوع فقامت بإعلان حكومة عموم فلسطين في غزة سنة 1948م برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي ، وتم إعلان دولة فلسطين بحدودها المعروفة قبل سنة 1948 م ، دولة ذات سيادة قومية وعاصمته القدس.[3]

وبالرغم من اعتراف العديد من الدول العربية بحكومة عموم فلسطين إلا أنها واجهت معارضة شديدة خاصة من ملك الأردن عبد الله (. . .) ، وبعد فترة من إنشاء الحكومة الفلسطينية حالت الظروف العربية و العالمية و نتيجة للضغوطات الخارجية حالت دون نجاح هذه الحكومة ، فقد بدأ تراجع دعم الجامعة العربية إلى أن تحول وجود حكومة عموم فلسطين كاسم فقط دون ممارسة فعلية ، وبوفاة الرئيس حلمي انتهت مرحلة مهمة وجادة من كفاح الشعب الفلسطيني و محاولته في تحقيق السيادة و الاستقلال .[4]

*** المواقف وردود الفعل المختلفة من اعلان حكومة عموم فلسطين :**

1 . الموقف الفلسطيني من إعلان حكومة عموم فلسطين :

---

[2] صدام إبراهيم سحويل ، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية منظمة التحرير الفلسطينية . رسالة ماجستير ، أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى ، غزة ، 2014 ، ص 55 .

[3] محمد خالد ، الأزعر ، حكومة عموم فلسطين في ذكرها الخمسين . القاهرة : دار الشروق ، 1998 ، ص 51 .

[4] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شيهاب ،. مرجع سابق ، ص ص 73 - 74 .

اختلفت ردود الفعل الفلسطينية من نبأ تشكيل حكومة عموم فلسطين و إعلان الاستقلال ، فمن جهة كانت الفرحة عظيمة و باعثه للأمل لما يحمله الخبر ، إلا أن الكثير من الفلسطينيين لم يخفون عدم تفاؤلهم نظرا للأطماع الكبير لملك الأردن و طموحه بضم الضفة الغربية و القدس لما يتمتع بيه من نفوذ في تلك المناطق من جهة ، ومن جهة أخرى ضعف الإمكانيات المادية و العسكرية للحكومة الجديدة مقابل ما يتمتع الإسرائيليون من سلاح عسكري .

2 . الموقف الأردني من حكومة عموم فلسطين :

عارض الأردن و بشدة حكومة عموم فلسطين و أتهمها بأنها تفتقر للشرعية و لا تمثل الشعب الفلسطيني ، كما عارض أي مشروع يهدف إلى تولي الفلسطينيين شؤونهم بأنفسهم ، و إنكار حقهم في تقرير المصير ، بحجة أن إنشاء أي كيان فلسطيني هو اعتراف ضمني بالتقسيم[5] ،(. . .) ، وذهب إلى التحريض ضدها و عرقلة أي مشروع عربي داعم لها .

3 . الموقف المصري من حكومة عموم فلسطين :

تميز الموقف المصري تجاه حكومة عموم فلسطين بالتقلب و التغير و محاولة التكيف مع موازين القوى في المنطقة من جهة ، ومن جهة أخرى الضغوطات البريطانية على مصر .

فقد برز الموقف المصري المتقلب جليا من موقف رئيس الوزراء النقراشي في تصريحه في المؤتمر المنعقد في أكتوبر 1947 ، " إن مصر مشغولة تماما بكفاحها

[5] عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها . (د.م .ن) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ط 3 ، ج 2 ، 1984 ، ص 90 .

ضد بريطانيا ، وليس متوقعا أبدا أن تقوم بإرسال جيشها إلى فلسطين [6] (. . .) ، كما خضعت العديد من الناطق الفلسطينية تحت قبضة الجيش المصري و القيام بتعيين حاكم إداري عام لها ، الأمر الذي حال دون تمكين حكومة عموم فلسطين بالقيام بمهامها ، بالإضافة إلى حجب الأموال و المساعدات (. . .) ، و القيام بعدم دعوة الحكومة في اجتماع الجامعة العربية . [7]

4 . موقف الجامعة العربية من حكومة عموم فلسطين :

عكس موقف الجامعة العربية اتجاه القضية الفلسطينية عامة و اتجاه حكومة عموم فلسطين خاصة توجهات و ميول أعضائها داخل مجالسها ، فقد تميز موقفها بالتقلب ، و برز ذلك في النهج الذي انتهجته الجامعة في التعامل مع حكومة عموم فلسطين ، فالبرعم من اعتراف الجامعة بالحكومة و الوعود التي أعطتها لحكومة عموم فلسطين من خلال تخصيص أموال و مساعدات ، و رفض و غضب الشارع العربي للسياسة الأردنية لضم الضفة الغربية ، إلا أنه كل هذا الدعم لم ينعكس لدعم حكومة عموم فلسطين ، وبرز ذلك جليا من خلال : *

لم تقيم الجامعة العربية بأي مراسيم احتفالية تسهم في فتح سفارات في فلسطين .

*غياب تمثيل فلسطين في مؤتمرات الجامعة .

* اعتماد فكرة تمثيل عرب فلسطين بلا من حكومة عموم فلسطين في قرارات الجامعة . [8]

---

[6] عصام الدين فرج ، منظمة التحرير الفلسطينية 1964 - 1993 . القاهرة : مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر ، 1998 ، ص 33 .

[7] نفس المرجع ، ص 34 .

[8] محمد خالد الأزعر ، مرجع سابق ، ص 53 .

5. موقف الأمم المتحدة من حكومة عموم فلسطين:

حظيت حكومة عموم فلسطين بالتجاهل من قبل الأمم المتحدة ، فلم تصدر أي إشارة للاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني ، ومع تسارع الأوضاع و الأحداث الدولية من جهة ، و الانشقاق العربي و قدرة المشروع الصهيوني على إقامة دولته المعترف بها في هيئة الأمم المتحدة ، جعل من الصعب الاعتراف بهذه الحكومة أو حتى التعامل معها .[9]

و بشكل عام وحتى العام 1964 تميزت العمل الدبلوماسي الفلسطيني بالارتباك و العجز و العشوائية و ضعف الأدوات و غياب المرجعية و المشروع الموحد ، فضلا عن التدخلات العربية في صنع القرار الفلسطيني ، و عدم تبلور كيان فلسطين مستقل و تمثيل الفلسطينيين ، و هو ما انعكس على القضية الفلسطينية و جعل نظرة العالم الغربي بشكل خاص على أنها قضية لاجئين و ليس قضية حق تقرير مصير و تحرر وطني ، و هو ما يعكسه موقف الأمم المتحدة حينما قررت تشكيل و كالة غوث و تشغيل اللاجئين سنة 1950 ، ليتم بعد ذلك في عام 1952 تغييب القضية الفلسطينية و إسقاطها ، كبند مستقل من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث كان قد أدرج هذا البند الأول مرة أخرى من بريطانيا في عام 1947 م .[10]

---

[9] محمد خالد الأزعر ، مرجع سابق ، ص 113 .

[10] أنس تيسير عبد صلاحات ، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف و سياسات الإتحاد الأوربي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005 - 2013). رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، غزة ، 2015 ، ص56 .

2 – منظمة التحرير الفلسطيني و إعلان الدولة الفلسطينية :

كانت للانتصارات التي حققتها ثورة الجزائر كنموذج وطني استمال الفلسطينيين وزاد من حيوية الحركة الوطنية الفلسطينية ، كما أن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية ترافق مع تصاعد المد الناصري [11] (. . .) ، كل هذه التغيرات ألقت بظلالها على جامعة الدول العربية و التي تبنت قرارات تتعلق بإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني و إبراز كيانه شعبا موحدا ، وبوفاة رئيس حكومة عموم فلسطين و ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية أحمد حلمي ، تم اختيار أحمد الشقيري مندوبا لفلسطين.

قام الشقيري بجولات و اتصالات بكافة القوى م المنظمات الفلسطينية ، و الزعامات العربية ليحدد ماهية الكيان الفلسطيني الجديد المراد تشكيله ،[12] بحيث يكون كيانا ثوريا عسكريا (. . .) ، وعقب استماع لجنة متابعة قرارات القمة العربية لتقرير الشقيري 1964، قررت أن ينعقد مؤتمر قومي فلسطيني في 28 ماي 1964 ، انعقد المؤتمر في القدس بمشاركة وزراء خارجية كل الدول العربية عدا السعودية التي قاطعت المؤتمر ، و أصدر المؤتمر عدة قرارات عسكرية و سياسية و مالية و إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني و قائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنيه .[13]

وقد ذهب الشريف إلى تقسيم مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية إلى خمس مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة الولادة العربية للمنظمة تمتد من 1964 إلى 1968.

المرحلة الثانية : مرحلة هيمنة الكفاح المسلح في الشتات و تمتد من 1968 إلى 1982 .[14] ويذكر أبو الحسنة أن البعض يميل لوصف الفترة مابين 1969 . 1974

---

[11] خالد الحسن ، فكر حركة التحرير الوطني فتح في الموسوعة الفلسطينية . بيروت : هيئة الموسوعة الفلسطينية ، 1990 ، ص 983 .

[12] عصام الدين ، مرجع سابق ، ص ص 34 - 36 .

[13] فيصل حوراني ، الفكر السياسي الفلسطيني 1964 - 1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، 1980 ، ص ص 26 - 28 .

[14] ماهر الشريف ، خمسون عاما على قيام منظمة التحرير الفلسطينية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2014 ، ص 6

بأنها العصر الذهبي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهو الذي حصلت في نهاية المطاف على اعتراف عربي دولي ولتمنح صفة العضو المراقب ، وكانت المرة الأولى التي تمنح فيها العضوية لحركة تحرير وطني. **المرحلة الثالثة :** مرحلة البحث عن التسوية ضمن مشاريع الحكم الذاتي تمتد من 1982 إلى 1993 .

المرحلة الرابعة : مرحلة تهميش منظمة التحرير و شيوع الوهم بأن كيان الحكم الذاتي سيتحول إلى دولة مستقلة ، وتمتد من 1993 إلى 2002 .

المرحلة الخامسة : مرحلة البحث عن الإصلاح المتعثر و تمتد من 2002 إلى يومنا هذا [15].

*** منظمة التحرير و منحها عضو بصفة مراقب :**

كان أول دخول لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة سنة 1963 ، الذي ألقى فيه الشقيري بيانا باسم المنظمة عرض فيه القضية الفلسطينية[16] (. .) ، و مع تزايد الزخم الدولي للقضية الفلسطينية و السعي الفلسطيني لتحقيق الأهداف و الثوابت الوطنية من خلال العمل الدبلوماسي .

ومع تطور الأحداث في المنطقة العربية وانتهاء حرب أكتوبر 1973 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 338 الذي دعا جميع الأطراف المعنية إلى وقف إطلاق النار و البدء فورا في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بهدف إقامة سلام في الشرق الأوسط ، مما فتح المجال أمام الحلول السياسية [17]. كل تلك التطورات التي حدثت في المنطقة دفعت بالدول العربية

---

[15] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب ، مرجع سابق ، ص ص 75 - 78 .

[16] أحمد الشقيري ، الأعمال الكاملة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 ، ص 30 .

[17] علي عبد الرحمن ، إسرائيل والقانون الدولي . الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2011 ، ص 197 .

على وضع القضية الفلسطينية من جديد على جدول أعمال الجمعية العامة ، حيث انتزعت منظمة التحرير الفلسطينية في قمة الرباط 1974 اعتراف الجامعة العربية لها كعضو كامل العضوية ، واعتبارها الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الفلسطيني ، كما جددت الأمم المتحدة في قرارها 3236 تأييد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وأكدت عزمها على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أشغال الجمعية العامة ، وبتاريخ 22 نوفمبر 1974 كان القرار الأهم وهو منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز عضو مراقب و المشاركة في المفاوضات مثل سائر الأطراف الأخرى . [18]

يمكن القول أن عام 1974 يعتبر عام نجاح الدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة التي أقرت للمرة الأولى لشعب تحت الاحتلال بحق النضال و المقاومة بكل الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح كحق مشروع لإنهاء الاحتلال و تحقيق الاستقلال ، بالإضافة إلى إقرارها بمشروعية منظمة التحرير الفلسطينية و تمثيلها للشعب الفلسطيني ، و قد أتاح هذا النجاح للدبلوماسية الفلسطينية الانطلاق إلى الساحة الأوربية ، و تحقيقها بالتالي لنجاحات كبيرة لدعم نضال الشعب الفلسطيني ، و قد وصفها المراقبون بالعصر الذهبي للدبلوماسية الفلسطينية ، حيث وصفت بأنها " دبلوماسية الكيانية الفلسطينية ، أو دبلوماسية الواقعية الثورية " لما حققته من إنجازات على الصعيد السياسي بتثبيت منظمة التحرير الفلسطيني على الساحة الدولية و حصولها على الاعتراف العربي و الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني . [19]

- إعلان استقلال الدولة الفلسطينية 1988 :

[18] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب ، مرجع سابق ، ص ص 73 - 74 .
[19] انس تيسير عبد صلاحيات ، مرجع سابق ، ص 66 .

بعد عدة سنوات من إطلاق مبادرة كامب ديفيد ، و الذي كان الرئيس الأمريكي ريغان يرى أنها السبيل الوحيد لحل النزاع العربي – الإسرائيلي و قال إن اتفاقيات كامب ديفيد لا تزال تشكل أساس سياستنا . وتحديدا في 9/ 12 / 1987 انفجر غضب الفلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة بانتفاضة شعبية بعد أشهر قليلة من انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر ، ومع تواصل الانتفاضة و تصاعد زخمها وضعت النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على نار حامية ، و أوجدت وضعا جديدا في منطقة الشرق الأوسط و دفعت بالقوى الدولية و الدول الكبرى للتحرك من جديد في محاولة لإيجاد حلول لهذا الصراع المزمن [20].

وفي خضم هذا الوضع المتصاعد في المنطقة كانت أبرزت ما أفرزته هذه الانتفاضة إعلان الاستقلال للدولة الفلسطينية من قبل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في يوم 15 نوفمبر 1988 في قصر الصنوبر بالعاصمة الجزائرية ، استنادا إلى الحق الطبيعي و التاريخي و القانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين (. . .) ، وذلك في خطاب أمام المجلس الوطني الفلسطيني جاء فيه أن المجلس " يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية و عاصمتها القدس الشريف " [21]و نصت الوثيقة التي حررها الشاعر الفلسطيني محمود درويش على " مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال ، و ترسيخ السيادة و الاستقلال ....." إلا أن الإعلان لم يتضمن إعلان حول رئيس هذه الدولة و اكتفى بإحالة الموضوع إلى المجلس المركزي و اللجنة التنفيذية.

و مع الإعلان الفلسطيني للاستقلال سنة 1988 م ، أخذت تتوالى معه الاعترافات الدولية بدولة فلسطين نتيجة ازدياد تأثير منظمة التحرير على الساحة الدولية ،

---

[20] نوفل ممدوح ، البحث عن الدولة .رام الله : مؤسسة مواطن ، 2000 ، ص 107 .

[21] وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة يوم 15 نوفمبر 1988 في الجزائر .

لتتحول تلك الحركة الدبلوماسية سريعا من حركة نضالية إلى حركة دؤوبة و مستمرة ذات طابع نضالي شرعي لتحقيق أهدافها و ثوابتها الوطنية التي على رأسها إزالة الاحتلال و بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. [22]

كما ساهم الزخم الشعبي الذي أعطته الانتفاضة الجماهيرية في تعزيز مكانة منظمة التحرير ، و بالتالي مكانة الدبلوماسية الفلسطينية ، حيث أدى اعتراف أكثر من 120 دول ، بالوثيقة ، كما جرى افتتاح مقر للمنظمة في واشطن بعد المباحثات التي تمت بين المنظمة و السفير الأمريكي في تونس في ديسمبر 1988 م ، الأمر الذي عزز من قوة المنظمة و من مكانتها الدبلوماسية [23].

*** المواقف و ردود الفعل المختلفة من منظمة التحرير الفلسطينية و إعلان الاستقلال 1988:**

1. الموقف الفلسطيني من منظمة التحرير و إعلان الاستقلال 1988 :

غيم على الموقف الفلسطيني التباين بشأن نشأة منظمة التحرير ، فقد كان الموقف في البداية من بين مؤيد لقيام المنظمة و موقف متحفظ لكيفية إنشاء منظمة التحرير . **. الموقف المؤيد** : يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية تحمل طموح للم شتات الفلسطينيين و إنشاء دولتهم . **. الموقف المتحفظ** : انتقد طريقة عمل منظمة و كيفية إنشاءها وهذا الموقف شمل موقف الفصائل الفلسطينية .

[22] أنور أبو سليم ، الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة ...ح 1 (ملخص) . رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2015 ، ص 02 .

[23] صدام إبراهيم سحويل ، مرجع سابق ، ص 58 .

ومع تصاعد الوضع الفلسطيني و بالتجديد بعد انتفاضة الحجارة التف الشعب الفلسطيني حول منظمة التحرير .[24]

2 . الموقف المصري من منظمة التحرير الفلسطينية و إعلان الاستقلال 1988 :

كانت مصر من أكثر الدول العربية تأييدا لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث لعبت دورا محوريا في قيام المنظمة وقدمت كل التسهيلات اللازمة لقيامها ، و أبدى الرئيس المصري عبد الناصر استعداد بلاده لتقديم كل الدعم للمنظمة ، ويمكن رصد الموقف المصري تجاه منظمة التحرير الفلسطينية من خلال :

. المساعدة في إقامة جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة .

. تخصيص إذاعة القاهرة لتمكين المنظمة من مخاطبة العرب و الفلسطينيين .

. مساعدة المنظمة في مواصلة بناء كيانها من خلال الدعم في فتح مكاتب في العواصم العربية و الأجنبية .[25]

. الدعم الدبلوماسي للمنظمة و التأكيد المصري على تفرد منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني.[26]

3 . الموقف الأردني من منظمة التحرير الفلسطينية و إعلان الاستقلال 1988 :

رغم معارضة الأردن على قيام أي كيان فلسطيني له صفة تمثله مستقلة عن الأردن ، فإنه وافق على قيام المؤتمر الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقدة في القدس 1964 بهدف استقطابها واحتواءها وذلك في ظل توافق عربي على ضرورة إنشاء

[24] عصام الدين فرج ، مرجع سابق ، ص 45 .
[25] نفس المرجع .
[26] عصام الدين فرج ، مرجع سابق ، ص 45 .

منظمة التحرير ، وبناءا على توجه الشقيري الذي أكد على أن المنظمة لا تستهدف سلخ الضفة الغربية عن الأردن (. . .) ، ورغم موافقة الأردن على إقامة منظمة التحرير الفلسطينية ، لكنه لم يقبل بها كممثل شرعي ووحيد لكافة الشعب الفلسطيني ، إلا بعد قمة الرباط 1973 ، و اعترف الأردن بدولة فلسطين عقب إعلان الاستقلال في الجزائر . [27]

4 . موقف جامعة الدول العربية من منظمة التحرير الفلسطينية و إعلان الاستقلال 1988 : جاءت قرارات جامعة الدول العربية مؤيدة لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، فباركت تولي الشقيري تمثيل فلسطين و الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية (. . .) ، ورغم التجاذب السياسي للدول العربية حول تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين و اعتمادها كممثل لهم داخل الجامعة العربية على قدم المساواة مع باقي الدول ، فان قمة الرباط حسمت الخلاف باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، و اعتماد فلسطين كدولة عقب إعلان الاستقلال في الجزائر لها سفارات في كافة الدول العربية .[28]

5 . موقف الأمم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية و إعلان الاستقلال 1988 :

لم تعطي هيئة الأمم المتحدة اهتماما سياسيا لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن المتغيرات الإقليمية التي أعقبت حرب 1973 ، و وكفاح منظمة التحرير و فصائلها المسلحة و تمتعها باعتراف عربي و إسلامي إضافة إلى دول عدم الانحياز، قد

[27] علي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 74 .
[28] نفس المرجع ، ص 84 .

دفع الأمم المتحدة إلى استقبال ياسر عرفات في مقرها و الاستماع للخطاب التاريخي الذي ألقاه أمام الجمعية العامة .[29]

دخول ياسر عرفات دفع بالأمم المتحدة إلى اعتماد عدة قرارات بشأن القضية الفلسطينية تمثلت في :

* القرار 3236 الذي جاء يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير و الاستقلال الوطني .

* القرار رقم 3237 الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة العضو المراقب .

كما أدى إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988 و ما تضمنه من توجهات سياسية لمنظمة التحرير إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 177 / 43 القاضي بإنشاء دولة فلسطين و إعلان الاستقلال ، وقررت في نفس السياق أن تستعمل تسمية فلسطين اعتبارا من 15 ديسمبر 1988 بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية . [30]

و بعد اعتراف المجتمع الدولي بفلسطين تماشيا مع حق الشعوب في التحرر و الاستقلال ، مارست منظمة التحرير نشاطها الدبلوماسي كأي دولة مستقلة مؤكدة على الدور الريادي للجهة المختصة بممارسة هذا النشاط كجهة ممثلة للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي ، وكان من الطبيعي أن تسعى بهذا الوضع الدبلوماسي في ظل غياب معالم الدولة التي تحققت مع اتفاقية أسلو ، [31] و التي سنتناوله في الفصل الأول .

---

[29] عصام الدين فرج ، مرجع سابق ، ص 200 .

[30] الأمم المتحدة ، منشأ القضية الفلسطينية و تطورها 1917 - 1988 . نيويورك ، 1990 ، ص 365 .

[31] أنور أبو سليم ، مرجع سابق ، ص 03 .

خلاصة :

في الأخير يمكن القول :

– جاءت نشأة الدبلوماسية الفلسطينية متزامنة مع بداية سيطرة بريطانيا على فلسطين ، و زيادة الهجمة الصهيونية التي استهدفت توطين اليهود فيها ، كما تزامنت مع نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية و تطورت معها .

– جاء إعلان حكومة عموم فلسطين كرد فعل سياسي على قرار تقسيم فلسطين و إنشاء و طن قومي لليهود ، كما يمكن القول أن أهم ما تميزت به الدبلوماسية في هذه المرحة بالتخبط السياسة في الحراك الدبلوماسي نتيجة للخيارات العشوائية للقيادة الفلسطينية ، الأمر الذي عكس بدوره زوال و تلاشي حكومة عموم فلسطين دون تحقيق أهدافها .

– إن الأوضاع العربية و الدولية ساهمت و بشكل كبير في زوال حكومة عموم فلسطين و ذلك من خلال المواقف التي تبنتها ضدها .

– يمكن القول أن أهم ميزة تميزت بها الدبلوماسية الفلسطينية منذ نشأتها هي تبنيها مسؤولية شرح الموقف الفلسطيني ، و مواجهة الدعاية الإسرائيلية و التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني و امتدادها إلى مختلف قرارات دول العالم .

– بعد زوال حكومة عموم فلسطين أدت الحاجة إلى ضرورة و جود هيئة تمثل الشعب الفلسطيني في قضايا فأبرز من أسفرت عليه التطورات هو نشأة منظمة التحرير الفلسطيني .

– أدت منظمة التحرير الفلسطيني دور مهم في نقل الدبلوماسية الفلسطينية إلى مرحلة مهمة أدت إلى دعم القضية الفلسطينية و بروزها على الساحة الدولية .

– في ظل غياب معالم الدولة سعت الدبلوماسية الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطيني إلى البحث على معالم الدولة و التي تحققت مع اتفاق أسلو .

الفصل الأول:
الدعائم الدبلوماسية للدولة الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ان التغيير الذي حصل في جملة وطبيعة العلاقات الاقليمية والدولية المتزامن مع تغير موازين القوى العالمية في ظل النظام العالمي الجديد ، هو الامر الذي دفع منظمة التحرير الفلسطينية للتماشي مع المبادرات العربية والدولية ، والتي افرزت ما يعرف باتفاق اوسلو عام 1993 مع الطرف الاسرائيلي ، تحت عنوان " الارض مقابل السلام " وعليه قامت سلطة فلسطينية ذاتية الحكم على جزء من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد فتحت هذه الوضيعة المجال للدولة الفلسطينية للدخول في علاقات دبلوماسية مع عدة دول ، وكذا التوقيع على الكثير من الاتفاقيات ، الى جانب بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية و محاولة الجانب الاسرائيلي التملص من الاتفاقيات المبرمة من خلال تصعيد الوضع الميداني عسكريا .

تعتبر الممارسات الركيكة التى تنتهجها الولايات الامريكية المتحدة لأجل ثني فلسطين عن اعلان الدولة سنة 1999 ، الدافع الذي حرك الجانب الفلسطيني سنة 2011 للتوجه الى مجلس الامن بغية الحصول على عضوية كاملة للأمم المتحدة ، غير ان الطلب قوبل بالرفض من قبل الادارة الامريكية وحلفاءها ، وعليه اتبعت السلطة الفلسطينية استراتجية مباغتة لتعزيز المكانة القانونية والدولية لفلسطين عبر توجهها للجمعية العامة واستحقاقها على صفة دولة مراقب سنة 2011 م والذي انجرت عنه العديد من الاستحقاقات الاخرى من خلال الانضمام الى العديد من المنظمات المتخصصة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ..ويعتبر هذا خطوة مرحلية تساعد الدولة الفلسطينية للوصول الى العضوية الكاملة في الامم المتحدة ، ومن خلال هذا الفصل سنتناول جميع هذه النقاط التي ذكرناها والتي تساعد الدولة الفلسطينية في تحقيق الاعتراف الاممي الكامل ، وذلك وفق التقسيم والتدرج التالي :

المبحث الأول : بوادر تشكل المؤسسات السياسية الفلسطينية والتوجه الفلسطيني المباشر للأمم المتحدة .

المطلب الأول : اتفاق اوسلو ودوره في تشكيل مؤسسات فلسطين السياسية .

المطلب الثاني : التوجه الفلسطيني المباشر للأمم المتحدة .

المبحث الثاني : تبعات قرار الاعتراف بفلسطين على الدبلوماسية الفلسطينية .

المطلب الأول : الاعتراف بفلسطين دولة بصفة مراقب غير عضو في الامم المتحدة .

المطلب الثاني : الدبلوماسية الفلسطينية والمنظمات الدولية .

المبحث الأول : بوادر تشكل مؤسسات فلسطين السياسية والتوجه الفلسطيني المباشر للأمم المتحدة .

نشأت السلطة الفلسطينية على اثر توقيع اتفاق اوسلو ، والذي اعطاها صلاحيات لإدارة الشؤون الذاتية لسكان قطاع غزة والضفة الغربية مع استمرارية عملية التفاوض في عدة مسائل وقضايا منها : قضية القدس و المستوطنات وكذا مسالة اللاجئين و الحديد ..الخ ، وعليه اوجد هذا الاتفاق سلطة فلسطينية لديها شرعية دولية و يتم دعمها في مهامها وكذا تتقيد بالتزاماتها وفق هذا الاتفاق .

المطلب الأول : اتفاقيات اوسلو ودورها في تشكيل مؤسسات فلسطين السياسية .

ان اتفاق اوسلو ساهم في توفير غطاء شرعي لنشأة السلطة الفلسطينية ، وإدارتها بصلاحيات محدودة الاراضي الفلسطينية ، وقد كانت هناك مجموعة عوامل التي ارست للقيادة الفلسطينية بقبول هذا الاتفاق الذي لا يلبي الحد الادنى من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية والذي كبل السلطة الفلسطينية سياسيا ، ودبلوماسيا حيث ان سياسة السلطة الفلسطينية مرتكزة على اتفاق اوسلو ، اذ تسعى الى حل تسوية القضية الفلسطينية من خلال التفاوض مع الكيان الاسرائيلي ، و تحت الرعاية الامريكية .

وقد شكل اتفاق اوسلو والمعروف رسميا " اعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية " ، والذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية و الكيان الاسرائيلي في

واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر 1993 م منعطفا حاسما ، فتح المجال للعمل نحو افاق سياسية جديدة ، انطلاقا من الاتصالات السرية بين المنظمة في تونس و حكومة الكيان الاسرائيلي في النرويج ، وعليه انتهت بإعلان مبادئ الاتفاق في 20 اوت 1993 م ، ومنها انطلقت عدة اتفاقيات اخرى مكملة لاتفاق اوسلو ، وأوجد ابرام هذه الاتفاقية ردود افعال مختلفة وانتقاد قطاعات واسعة على الصعيد الفلسطيني او العربي ، وكان من بين الاهداف التي تمخضت عنها هذه الاتفاقية هو اقامة سلطة ذاتية انتقالية ، لها مجلس منتخب يمثل الشعب الفلسطيني.[32]

في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال خطوات انتقالية مرحلية تفضي في مجملها الى تسوية سياسية قائمة على قراري مجلس الامن رقم (242) و رقم (338) .

وبخصوص المرحلة الانتقالية والتي مدتها خمس سنوات بمقتضى الاتفاق ، فقد هدفت الى تعزيز جسور الثقة ونقل الصلاحيات الادارية الى السلطة الفلسطينية ، القائمة على تشكيل المؤسسات السيادية الفلسطينية ، وصلاحيات واسعة تشريعية وتنفيذية وقضائية على الاراضي الفلسطينية عقب الانسحاب التدريجي للجيش الاسرائيلي عنها ، لأجل الدخول في عملية التفاوض النهائية المتمثلة في القدس ، المستوطنات ، الحدود واللاجئين والمياه والمعتقلين.الخ .[33]

وبتالي فان اتفاق اوسلو منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في بعض الاراضي المحتلة عام 1967 م بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني و عليه انتقلت الادارة المدنية الاسرائيلية الى السلطة الفلسطينية بمجلس منتخب يتولى مهامه على جميع نطاق حكمه ، وتم بسط سيطرة قوى الامن الفلسطيني عن الامن الداخلي للمناطق التي انسحب منها الكيان الاسرائيلي ، والتي تعد خطوات بارزة عززت اسس الدولة الفلسطينية .

---

[32] الموسوعة الفلسطينية ، اوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – الاسرائيلية ، 16 / 09 /2013 ، والمتحصل عليها من الموقع الالكتروني : https://www.palestinapedia.net بتاريخ 25 /03 /2018 ، على الساعة 18 :37 .

[33] General Assembly , Peaceful settlement of the question of Palestine Report of the Secretary-General.

ورغم ان اتفاقية السلام لم تحقق التسوية السلمية المنشودة ، ولم يتم تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها من طرف اسرائيل طوال الفترة الانتقالية في عهدي حكومة اسحاق رابيين او حكومتي حزب الليكود وحزب العمل التي اتت من بعدها ، غير انها لامست اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني والذي سبق ان نالته في من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947 م، حيث تعد اول حركة تحرر تنال اعترافا أمميا .[34]

ومع التماطل الاسرائيلي في تنفيذ ما اتفق عليه وكذا ايقاف عمليات الانسحاب من كافة الاراضي المتفق عليها ..إلا ان اعترافها بالإقليم الفلسطيني والذي كانت تقر بوجوده..والذي يعتبر ايضا من شروط قيام الدولة ويمثل العنصر الثاني من عناصرها وبالتالي الاعتراف بوجود شعب فلسطيني له حقوق سياسية ومدنية ..الخ [35]

وجود كيان سياسي فلسطيني تشاركه اسرائيل في ارض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني وعليه هو كيان سياسي له ثلاث سلطات وسلطات اخرى سيادية وذو طابع اقليمي ، وهو الامر الذي يؤهلها لنيل عضوية في الامم المتحدة . [36]

المطلب الثاني : التوجه المباشر للأمم المتحدة لنيل العضوية .

منظمة الامم المتحدة هي منظمة دولية تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 ، وكان الهدف منها احلال الامن والسلم الدوليين ، وقد درست فكرة انشاء منظمة الامم المتحدة اول الامر بين الرئيس الامريكي روزفلت ، ورئيس الحكومة البريطانية تشرشل في لقائهما علة ظهر باخرة حربية انجليزية ، وكان ذلك في اوت 1941 ،

---

[34] حسام محمود محمّد احمد ، اثر اتفاق اوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993 -2014 ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى ، غزة ، 2016 ، ص 51 ، ص 52 .

[35] محمّد اشتيه ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية . ط 2 . عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 2011 ، ص 17 ، ص 18 ، ص 19.

[36]. محمّد اشتيه ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

وانتهى هذا اللقاء بتصريح عرف " ميثاق الاطلسي " وصدر هذا التصريح يوم 14 / 8 / 1941 ، وتضمن هذا التصريح مبادئ اساسية ، مثل سلامة الدول ، المساواة بينها ، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والعدول عن استعمال القوة لحل الخلافات السياسية ، وقد انشئت المنظمة رسميا بتاريخ 24 / 10 / 1945 .

ويختلف نظام العضوية في الامم المتحدة عن باقي المنظمات الدولية ، حيث ان هناك قواعد عامة يجب الالتزام بها للحصول على عضوية الامم المتحدة ، ويوضح نظام العضوية المنظمات وأنواعها ، وعوارض العضوية ، وذلك بالتفصيل الاتي :

1 – العضوية الاصلية : الاعضاء الاصليون في الامم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الامم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد بسان فرانسيسكو ، والتي توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقا للمادة 110 ، وكذلك الدول التي وقعت من قبل تصريح الامم المتحدة الصادر في جانفي 1942 م ، وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه ، زهذا ما نصت عليه المادة (3) من الميثاق .

2– العضوية بالانضمام : وهي متاحة لجميع الدول الاخرى المحبة للسلام ، وتأخذ على عاتقها الالتزام بما يتضمنه الميثاق ، وهذا ما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (4) من الميثاق .[37]

اما الشروط الواجب توفرها في أي دولة ترغب في الانضمام اليها هي :

* ان يكون طالب الانضمام دولة .

*ان تكون الدولة الراغبة بالانضمام محبة للسلام .

* ان تقبل بالالتزامات الواردة في الميثاق .

* ان تقدم الدولة طلبا بالانضمام .

[37] صدام ابراهيم سحويل ،مرجع سابق ، ص 11 .

* توصية مجلس الامن بقبول العضوية الدولة .

* قبول الدولة بقرار الجمعية العامة .

وعليه يعترف الكثيرون ان فلسطين استوفت جل الشروط والمعايير المطلوبة لإقامة دولة مستقلة وفق معاهدة مونتفيديو عام 1923 م ، والتي تحدد حقوق الدول وواجباتها ، ووفق ما التزمت به في نص اعلانها للاستقلال عام 1988 م ، وأيضا وفقا للقرار 181 الصادر عام 1947 م ، وهو ايضا الذي شكل الاساس لقبول اسرائيل عضوا كاملا في الامم المتحدة ، الا ان كافة الجهود المبذولة اصطدمت بفرض الوقائع الميدانية والتعنت الاسرائيلي الذي يهدف الى ادارة الصراع وليس حله ، والتنكر للالتزامات التي تعهدت بها وتملصت منها .[38]

وقد شكلت الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة لقرارات الشرعية الدولية و القرارات الاممية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، ورفض مبادرات السلام العربية وعدم تجاوبها لعمليات التسوية وحل الدولتين ، وتحقيق السلام ووقوفها امام قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 م ، دافعا كبيرا للمفاوض والدبلوماسي الفلسطيني تحريك وإعمال الشرعية الدولية للوصول الى اهدافه .

وعليه فلقد استندت القيادة الفلسطينية لدعم توجهها الجديد إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني ، حيث إن الدولة وإعلانها حق سيادي بين جميع الدول ، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي وتبعاً لذلك فإن كفاح الفلسطينيين ينصب في الآونة الأخيرة على أن تكون فلسطين عضوا متساوياً في مجتمع الأمم ، مع المساواة في الحقوق والسيادة بموجب القانون الدولي[39] ، وبناء على ذلك كان لابد من التوجه إلى الجمعية العامة للحصول على مكانة دولة غير عضو بصفة مراقب للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة وهذا أمر يتم بقرار من الجمعية العامة ولا حاجة لمجلس الأمن في ذلك ، خاصة بعد فشل الطلب الاول في نيل العضوية في الامم المتحدة والذي

[38] ميثاق الامم المتحدة ، الفصل الثاني ، المادة 4 .

[39] حسام محمود مُحَمَّد احمد ، مرجع سابق ، ص 52 ، ص 53 .

قدمه الرئيس محمود عباس الي الامين العام للأمم المتحدة وفق الاجراءات المتبعة في ميثاقها والنظام الداخلي للجمعية العامة والنظام الداخلي المؤقت والذي لاقى الرفض من قبل 9 دول من الدول الاعضاء بمجلس الامن منهم 5 دول دائمة العضوية .

إن المسعى الفلسطيني لنيل دولة غير عضو في الأمم المتحدة – وفق رجال القانون الدولي – من شأنه أن يؤسس لمتابعة إنجاز عضوية دولة فلسطين في المحافل الدولية المختلفة ، والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى ، وقد يعزز ذلك من شأن الدولة الفلسطينية المنشودة ومطالبات الفلسطينيين بتجريم إسرائيل عن سياساتها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني .

وعن اسباب توجه القيادة الفلسطينية الى الامم المتحدة فقد بررها الرئيس محمود عباس بتصريحه **" لم نكن لنطلق هذه المبادرة لولا اننا اصطدمنا بحقائق ما عادت خافية على احد ، اولها ان المفاوضات الثنائية قد وصلت الى طريق مسدود وثانيها ان الحكومة الاسرائلية لم تعط مؤشرا واحدا ، ولم تمنحنا بصيص امل بأنها مستعدة للعودة الى المفاوضات الجادة المسؤولة التي من شانها ان تفضي الى حل عادل ، ودائم النزاع في المنطقة ، ثالثها ان القوى الدولية الراعية لعملية السلام باتت عاجزة عن اقناع اسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات ، ولكن عن سياستها الاستيطانية اليهودية التي تجعل من عملية السلام امرا محفوفا بالمخاطر ."**[40]

[40] حسام محمود مُحَمَّد احمد ، نفس المرجع ، ص 97 .

المبحث الثاني : تبعات قرار الاعتراف بفلسطين على الدبلوماسية الفلسطينية .

ان انضمام فلسطين الى الامم المتحدة بصفة دولة مراقب غير عضو سيفتح افاقا للعمل الدبلوماسي الفلسطيني خاصة مع المنظمات الدولية التي اصبحت فلسطين عضوا فيها ، بالاضافة الى المنظمات الاخرى التي تشكل اولوية للعمل الدبلوماسي الفلسطيني في المرحلة القادمة لعضوية فلسطين فيها .

وبالتالي القرار الصادر من الجمعية العامة في 29 نوفمبر 2012 م هو الاشارة للمجتمع الدولي بان فلسطين منحت دولة غير عضو بصفة مراقب في منظمة الامم المتحدة و بالتالي فان هذا القرار يمكن فلسطين الانضمام الى المعاهدات التي تنطبق صيغها على جميع الدول .

المطلب الاول : الاعتراف بفلسطين دولة بصفة مراقب غير عضو في الامم المتحدة .

يعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 القاضي بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في هيئتها في 29 نوفمبر 2012 م ، ذا اهمية سياسية في حسم الخلاف القائم على الارض المحتلة لصالح دولة فلسطين ويظهر جليا الاحتلال الواقع على اراضيها من قبل دولة هي عضو في الامم المتحدة ويفند ادعاءات اسرائيل الهادفة لتصوير هذا الامر بأنه نزاع قابل للتسوية والتفاوض ، كما تتيح الصفة الجديدة لفلسطين امكانية الانضمام لمنظمات دولية عديدة كما ولاشك انها تفتح افاقا واسعة امام الفلسطينيين في نضالهم من اجل ازالة الاحتلال ، اذ يعزز من مناصرة ومساندة القوى الدولية للحقوق الفلسطينية والوقوف ضد الاجراءات الاسرائلية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يخص تهويد الارض والاستيطان ..الخ ، وعن الاستحقاقات التي ستأتي لفلسطين ومكانتها الجديدة كدولة غير عضو قال عريقات " **تحظى دولة فلسطين اليوم باعتراف 133 دولة إلا ان رفع مكانة فلسطين الى دولة غير عضو سيرفع من وضع فلسطين السياسي في المنابر الدولية**

ويؤهلها لمواجهة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي غير القانوني بشكل افضل ويساعد في ترسيخ الاجماع الدولي المتزايد حول حل الدولتين " [41]**،** [42] **.**

وعليه فان من اهم الاثار السياسية المترتبة على الاعتراف الدولي بدولة فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب تتمثل في :

– الانجاز الاول والاهم يتمثل في انهاء الجدل حول وجود دولة فلسطين كشخصية قانونية .

–توسع اطار حقوق المشاركة في اعمال ومدوالات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

– دفع المجال امام عضوية فلسطين في هيئات و منظمات دولية اخرى والتي يكون عضويتها مقتصرة على الدول فقط مثل منظمة الصحة العالمية ، والمحكمة الجنائية الدولية .

– فتح الباب امام امكانية فلسطين في ان تكون طرفا في العديد من المعاهدات المقتصرة المشاركة فيها على الدول .[43]

– الأثر على العلاقات الدولية بموجب الصفة الجديدة:

نسج وإنشاء علاقات مع الدول ، وكذلك انشاء علاقات دبلوماسية ثنائيه ، والحصول على الاعتراف الدولي ، تعتبر ادوات محورية لدعم وتعزيز الحقوق الفلسطينية وتحقيق اهدافها وإبقاء قضية فلسطين حاضرة وحية على الأجندة الدولية.

1– علاقات فلسطين الدولية:

[41] نواف الزرو ، الاهداف التي تريد القيادة الفلسطينية تحقيقها من قرار الجمعية العامة ، المجلس .المجلد 10 ، السنة 19 ، العدد 46 ، اكتوبر 2012 ، ص 8 الى 10 .

[42] الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، A/RES/67/19 قرار اتخذته الجمعية العامة ، الدورة السابعة والستون ، البند 37 من جدول الاعمال . حول مركز فلسطين في الامم المتحدة .

[43] صائب عريقات ، فلسطين " دولة غير عضو " اليوم التالي ؟ . منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة شؤون المفاوضات ، الدراسة رقم 11 ، اكتوبر 2012.

من الممكن ان تنشأ مجموعة من الفرص والتحديات بعد رفع تمثيل وصفة فلسطين في الأمم المتحدة.

*** المكاسب المحتملة:**

– احتمال ان تشجع هذه الخطوة عددا اكبر من الدول لتعترف بشكل ثنائي بفلسطين.

– دعم وإعلاء حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية مثل حق تقرير المصير وحق ممارسته بموجب احكام القانون الدولي ، الحق في السيادة ، الاستقلال ، وغيرها.

– سيكون باستطاعة فلسطين ان تصادق وتنضم إلى بعض الاتفاقيات الدولية.

– تعزيز قدرة فلسطين على المناصرة والدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

– يحل قضية أهلية فلسطين للانضمام للمعاهدات الدولية مثل معاهدة جنيف الرابعة

ان رفع صفة وتمثيل فلسطين إلى دولة سيمكنها من ان تصبح طرفا في قضايا ينظرفيها من قبل محكمة العدل الدولية[44].

تحديات سياسية وقانونية محتملة:

– ردود فعل عنيفة من قبل الكونغرس الأمريكي ضد فلسطين والمصالح الفلسطينية.

– قد تقطع بعض الدول مساعداتها المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية

– غياب السيطرة الفلسطينية على اجزاء كبيرة من آرضيها وشعبها سيمنع فلسطين من تنفيذ بعض الواجبات القانونية المفروضة عليها كدولة.

2– القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة:

ستنحصر اغلب التأثيرات الناجمة عن رفع صفة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق العلاقات متعددة الأطراف وتحديدا ضمن منظومة الأمم المتحدة إلا ان تأثيرها سيشمل أيضا ما يتعلق بقدرات فلسطين داخل اروقة الأمم المتحدة.

[44] نواف الزور ، نفس المرجع ، ص 8 .

في المقام الأول سيتم النظر إلى فلسطين على انها ارض ذات سيادة محتلة من قبل دولة اخرى عضو في الأمم المتحدة مما سيمكنها المصادقة على الانضمام إلى بعض المعاهدات والمواثيق متعددة الاطراف والدخول في اتفاقيات ثنائية الأطراف ، كما ان رفع صفة وتمثيل فلسطين سيمكنها من الانضمام فورا إلى عدد من هيئات الأمم المتحدة. [45]

أ – وضع الأرض الفلسطينية كأرض محتلة:

ان رفع وضع فلسطين في الأمم المتحدة لصفة " دولة مراقبة " لن يغير حقيقة الاحتلال الإسرائيلي للأرض ، إلا ان الاحتلال في هذه الحالة سيتم النظر إليه من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على انه احتلال لدولة من قبل دولة اخرى عضو في الأمم المتحدة مما سيخلق ديناميكية سياسية وخطاب سياسي مختلفين بين اسرائيل وباقي الدول ألأعضاء ، كما انه سيعزز قدرة القيادة على الزام اسرائيل بتحمل مسؤولياتها وواجباتها كقوة احتلال باستخدام ادوات وآليات دولية قانونية جديدة تصبح متوفرة امام فلسطين .

ب – وكالات الأمم المتحدة المتخصصة:

وحتى مع رفع التمثيل لصفة دولة فلسطين إلا انه يتوجب على فلسطين التقدم بطلب العضوية في الوكالات 16 المتخصصة التابعه للأمم المتحدة ، على سبيل المثال يمكن قبول عضوية في منظمة الصحة العالمية[46]

عند اقرار طلب العضوية بأغلبية بسيطة من اصوات الهيئة العامة للمنظمة ، اما منظمة العمل فتتطلب موافقة ثلثي المندوبين بما في ذلك ثلثي اصوات المندوبين الحكوميين من اجل الموافقة على انضمام دول جديدة ، و ان السعي للحصول على

[45] نواف الزرو ، نفس المرجع ، ص 9 .

[46] صائب عريقات ، نفس المرجع ، ص 31 ، ص 32 .

العضوية في مزيد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة يجب ان ينطوي على حسابات دقيقة للتكلفة السياسية.

ث – منظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، البرامج وصناديق التمويل:

سيسمح رفع التمثيل لدولة فلسطين في الأمم المتحدة لفلسطين بالتعاطي والتعاون مع العديد من منظمات الأمم المتحدة الدولية والصناديق والبرامج مثل منظمة التجارة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة منع وتحريم الأسلحة الكيماوية.

ومن بين البرامج والصناديق التمويلية المهمة لفلسطين هناك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) في حال الحصول على صفة دولة ، يمكن لفلسطين ان تصبح عضوا في اللجنة الاستشارية للأنروا وفي هذه الحالة يصبح مدير الأنروا مطالبا بالحصول على مشورة ودعم فلسطين في تنفيذ البرنامج وسيكون لفلسطين دورا تلعبه في الإدارة المالية للبرنامج بالإضافة إلى دورها في القضايا الإدارية وعلى مستوى العمليات والتخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد[47] .

ج – المعاهدات الدولية:

ان رفع التمثيل سيمنح فلسطين الشخصية القانونية الكاملة كدولة بموجب القانون الدولي وسيسمح لها ان تكون طرفا في غالبية المعاهدات الدولية بما في ذلك معاهدات جنيف الأربعة ، نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية ، معاهدة القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة الخ..، وحيث ان فلسطين حصلت على العضوية في اليونسكو تصبح بالتالي مؤهلة للانضمام لهذه المعاهدات ومن بينها : الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ومن الضروري والواجب ان يتم القيام بدراسة دقيقة ومفصلة لتحديد اي المعاهدات والأجسام والمنظمات التي يتوجب على فلسطين الانضمام اليها حيث ان القرارات التي تتخذ في هذا السياق يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الفوائد و الامتيازات والواجبات والثمن السياسي والفائدة المرجوة لدولة فلسطين والشعب الفلسطيني.

[47] نواف الزرو ، نفس المرجع ، ص 10 .

د – لأجسام الخاصة بالمعاهدات

فيما يتعلق بمعاهدات الأمم المتحدة التسعة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان هناك واجبات وفرص محددة ، كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات لها جسم خاص بها توكل له مهمة متابعة تنفيذ الاتفاقية من قبل الدول الموقعة . [48]

ان من شأن الانضمام لاتفاقيات حقوق الإنسان هذه منح فرصة اكبر للتفاعل الدبلوماسي ولكن يترتب عليها في الوقت ذاته مستوى اعلى من المساءلة بما في ذلك الإبلاغ ورفع التقارير الإجباري والشكاوى بين الدول ، وبالتالي لا بد من القيام بدراسة معمقة لتحديد اي الاتفاقيات ستقوم فلسطين بالمصادقة عليها.

المطلب الثاني : الدبلوماسية الفلسطينية والمنظمات الدولية :

حرصت السلطة الفلسطينية على استخدام عضويتها في المؤسسات الدولية كنوع من الضغط لصالح وضع أفضل لها في المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي ، وليس اعتماده كخيار استراتيجي بعيدا عن المفاوضات التي استمرت لأكثر من عشرين سنة دون أي نتائج ايجابية.

ورغم ذلك فإن استغلال المؤسسات الدولية كمنابر لمقارعة الاحتلال ، وفضح جرائمه يعتبر أولوية أساسية للعمل الدبلوماسي الفلسطيني ، والتي يمكن أن تساعد في تعزيزه وتصبح عضويتها مصدر قوة ، وتعزيز للحق الفلسطيني ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن قبول فلسطين في هيئات الأمم المتحدة ، والانضمام إلى المعاهدات الدولية لا يأخذ فقط شكل رمزي حول مكانتها الحالية ، وحقوقها التي تخضع للقانون الدولي ، بل هو أيضا وسيلة للشعب الفلسطيني للوصول إلى المحافل ، والآليات القانونية ، والسياسية الجديدة من أجل المطالبة بتحقيق الحماية لحقوقهم ، كما ان عضوية فلسطين في اليونسكو ، على سبيل المثال توفر لمندوبيها المزيد من النفوذ السياسي ، والسبل القانونية للمطالبة باحترام حقوق التراث الثقافي في فلسطين ، كما أن الوصول إلى حقوق الإنسان

[48] صائب عريقات ، نفس المرجع ، ص 31 .

الدولية ، ومعاهدات القانون الإنساني باسم فلسطين هي أيضا خطوة أساسية في حماية حقوق الشعب الفلسطيني ، وتأمين الشرعية الفلسطينية على المسرح الدولي .

وقد انضمت فلسطين إلى العديد من المنظمات الدولية وما زالت تسعى ، والتي تتراوح ما بين منظمات اقتصادية ، وثقافية ، وزراعية ، وعلمية ، وقانونية ، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ، وتتمثل أهم تلك المنظمات الدولية بما يلي[49]:

1- عضوية فلسطين في اليونسكو

تم قبول فلسطين دولة عضوا في اليونسكو، عقب قرار صدر عن المؤتمر العام لليونسكو في جلسته العامة للدورة السادسة والثلاثين المنعقد في باريس في 31 اكتوبر لعام 2011 م وبذلك أصبحت فلسطين الدولة 195 في اليونسكو، فقد قرر المؤتمر العام لليونسكو قبول انضمام فلسطين كعضو كامل فيها ، وقد صوتت 107 دولة لصالح القرار، من بينها فرنسا واسبانيا والنرويج من دول الاتحاد الأوروبي ، في حين صوتت 14 دولة ضد القرار من بينها : الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا وألمانيا بينما امتنع عن التصويت 49 دولة ، وبذلك تنتقل فلسطين من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية ، وتتمتع بكل الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأخرى.[50]

وبالتأكيد فان هذه العضوية تعتبر نجاحا للدبلوماسية الفلسطينية ، وتساعد في فتح آفاق جديدة للعمل الدبلوماسي ، سواء من حيث المساعدة في التصدي للاحتلال الذي يحاول أن يطمس معالم التاريخ الاسلامي في فلسطين ، أو تحقيق عضوية فلسطين في منظمات دولية أخرى ، وأكد أمين عام المجلس التشريعي" ابراهيم خريشة " أهمية النجاح

---

[49] حسام محمود مُحَمَّد احمد ، مرجع سابق ، ص 98 ، ص 99 .

[50] وفا مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، قرار المؤتمر العام لليونيسكو قبول فلسطين عضوا كاملا في اليونيسكو 2011/10/31 ، "**إن المؤتمر العام إذ ينظر في طلب انضمام فلسطين إلى اليونسكو الذي قدم في عام 1989، وكرر تقديمه في كل دورة من دورات المؤتمر العام، وقد أحاط علماً بأن فلسطين تقبل الميثاق التأسيسي لليونسكو، وأنها مستعدة للوفاء بالالتزامات التي ستلقى على عاتقها بموجب انضمامها، ودفع اشتراكاتها المالية إلى المنظمة، وكما أحاط علمًا بأن المجلس التنفيذي قد أوصى في دورته السابعة والثمانين بعد المائة بقبول انضمام فلسطين إلى عضوية اليونسكو، فإن المؤتمر يقرر قبول فلسطين عضوًا في اليونسكو**" ، المتحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://info.wafa.ps بتاريخ 07/ 04/ 2018 على الساعة 20:05 .

الذي حققته الدبلوماسية الفلسطينية في" اليونسكو"، المتمثل بقبول فلسطين كدولة عضو في هذه المنظمة ، وهو ما يعتبر تمهيدا لنجاحات أخرى أهمها نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة ، و لاشك أن انضمام فلسطين لعضوية اليونيسكو ، هي خطوة في تجاه الاعتراف الدولي بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين ، ومن ثم توفير الحماية الدولية ، والقانونية لها ، بالإضافة إلى مشاركة اليونسكو في الجهود المبذولة لحماية البيئة الطبيعية ، والتراث الثقافي للبشرية في حد ذاته خطوة تتطلب جهدا دوليا للحصول على مزيد من الدعم للمقدسات الفلسطينية.

وهكذا بعد اعتراف اليونسكو لا شيء يمنع من اكتساب العضوية في بقية المنظمات الدولية المتخصصة الشبيهة باليونسكو مثل : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعة ، كما أن عضوية فلسطين في اليونسكو فتحت[51]

الطريق لكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي في طمس الهوية الفلسطينية عبر التزييف ، والتزوير في التاريخ ، وفي لمعالم التاريخية ، والسطو علي المعالم الاسلامية ، والمسيحية ، ومسلسل التهويد الخطير، وتدمير المسجد الأقصى ، وهي جزء من الحرب ضد" اسرائيل " التي تدعي بحقوقها التاريخية على الأرض الفلسطينية.

2 – الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية

في أواخر عام 2014 م صوتت اللجنة التنفيذية لصالح انضمام دولة فلسطين إلى عضوية المحكمة الجنائية ، وباعتبار ان حصول فلسطين على دولة مراقب سيعزز فرص ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ، والذي الممكن أن يساهم ذلك بانضمام فلسطين إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، وخاصة أن محاسبة مجرمي الحرب من الطرف الإسرائيلي يجب أن يعتبر ضمن أولويات مهام السلطة الفلسطينية ، كما أن المحكمة الجنائية الدولية تمارس اختصاصها في النظر بإحدى الجرائم الدولية التي لخصها نظام روما في المادة الخامسة وهي:

---

[51] وفا وكالو الانباء والمعلومات الفلسطينية ، دولة فلسطين تحصل على العضوية الكاملة في اليونيسكو ، تاريخ النشر 2011/10/31 ، والمتحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://info.wafa.ps بتاريخ 2018/04/07 على الساعة 19:44 .

جرائم الإبادة ، والجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب ، وأعمال العدوان ، إن ذلك يساعد في ترسيخ الشخصية القانونية ، والمكانة السياسية لدولة فلسطين ، وتأكيد انتساب منظومتها القانونية والحقوقية إلى المنظومة المعتمدة دوليا ، وبالتالي محاصرة دولة الاحتلال ، ومحاسبتها ومقاضاتها على جرائم الفصل العنصري ، والتهجير القسري الذي تمارسه بحق الشعب الفلسطيني مما يؤدي إلى عزلها دوليا ، وإضعاف تأثيرها ، ونفوذها على المستوى الدولي ، وفي المقابل فإن ذلك يساعد في توفير الحماية القانونية للشعب الفلسطيني على تراب وطنه[52].

وكما هو معروف فإن الجرائم المعترف بها دوليا تثير مسؤوليات محددة تجاه الدول على المستوى الدولي ، ويقع على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المناسبة التي ترمي إلى الاعتراض على الحصار، والقتل ، والتدمير المستمر ، و الممنهج الذي تمارسه اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

إن وجود فلسطين ضمن المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ، والتصديق على المعاهدات سيمكنها من تفعيل القوانين الدولية كمرجعية ، وتقديم الشكاوى على جرائم ارتكبها الضباط ، والمسئولون الإسرائيليون ، وعلى جميع ممارسات الدولة القائمة بالاحتلال من استيطان ، وإبعاد قسري لأن الوضع القانوني الآن لفلسطين هي دولة تحت[53]

الاحتلال ، وهو يضع اسرائيل كدولة قائمة بالاحتلال تحت طائلة المحاكمة.

---

[52] منشورة الورقة الدولية بموجب المادة (3/12) من نظام روما الاساسي وهذه الجنائية المحكمة في العام للمدعي إعلانًا الفلسطينية السلطة تقديم الإلكتروني: الموقع على بالإنجليزية http://www.alhaq.org/attachments/article/273/position-paper-icc-(14December2009).pdf.

[53] مؤسسة الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، ورقة موقف حول نظاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الوضع في فلسطين ، اوت 2013.

3- الانضمام إلى محكمة العدل الدولية :

إن حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة من شأنه أن يعزز فرص انضمامها إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، حيث تنص المادتين (93 ، 96) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، ويجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن، كذلك يمكن أن تشكل محكمة العدل الدولية منبرا اضافيا لمقارعة الاحتلال وفضح جرائمه وتقديمه للمحاكمة الدولية ، ولا شك أن قرار محكمة لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري يعتبر مثالا واضحا على ذلك ، فهي المرة الأولى التي تعرض فيها قضية تتعلق بحقوق الفلسطينيين ، وانتهاكات اسرائيل لهذه الحقوق أمام محكمة العدل الدولية ، وهذا يعتبر نجاحا كبيرا للدبلوماسية الفلسطينية ، وخاصة أنه جاء رغم المعارضة الشديدة من الولايات المتحدة ، وحتى من أوروبا[54] .

وقد قامت اسرائيل بحملة اعلامية ، واتصالات دبلوماسية وغيرها ، حاولت من خلالها تسويق مبرراتها لصرف الأنظار عن السبب الحقيقي لبناء الجدار، ومحاولة ترسيخ ما هو بعيد عن الحقيقة بأن الهدف من الجدار هو حماية أمن الإسرائيليين ليس إلا ، وأن الفلسطينيين يتحملون المسؤولية لأن أعمالهم ضد اسرائيل هي التي تضطرها لبناء الجدار ، واستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ، و أفشلت صدور قرار من مجلس الأمن بتاريخ 2003/10/14 م ، دون أن تأبه أنها بهذا أمنت ممبررا إجرائيا للجمعية العمومية لاتخاذ قرار بطلب الرأي الاستشاري من المحكمة ، في المقابل قام الفلسطينيون بحملة إعلامية ، ونشاطات جماهيرية ، وقانونية ، وكذلك نشاطات دبلوماسية ضد الجدار ، ونجحوا من خلال مناصري القضية الفلسطينية في مختلف دول العالم بحشد رأي عام إلى حد ما ضد بناء الجدار ، وفي الأمم المتحدة استطاع الفلسطينيون ، والعرب حشد عدد كاف

---

[54] الشبكة القانونية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب ، محكمة العدل الدولية . والمتحصل علية من الموقع الالكتروني : http://www.legalnetw.net بتاريخ 2018/03/17 ، على الساعة :17:23 .

من الدول الأعضاء في الجمعية العمومية ، لاتخاذ قرار بطلب رأي قانوني من المحكمة الدولية حول الجدار والملاحظ أن السلطة الفلسطينية في مساعيها[55]

الدبلوماسية لم تعمل على استغلال نتائج العمل الدبلوماسي بشكل فاعل إذ يبدو أنها اكتفت بالحصول على قرار محكمة العدل الدولية ، ولم تستفد منه بل وحتى لم تستخدمه لاحقا ، أو تذكره أو تطالب بتنفيذه في مؤتمر أنابوليس ، أو في المفاوضات ، أو الاجتماعات مع الأطراف الدولية الفاعلة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، إن هذا يتطلب مراجعة تلك السياسة لضمان تحقيق أفضل النتائج من استراتيجية عضوية فلسطين في المنظمات الدولية ، والعمل الدبلوماسي بشكل عام.

4- الا نضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية

أصبح توجه فلسطين بصفة دولة للانضمام إلى الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، وبشكل خاص المنظمات الدولية الاقتصادية ، وتوقيع ما يترتب على ذلك من اتفاقيات ومعاهدات دولية أمرا حيويا وملحا لتثبيت كيانيتها السياسية ، والاقتصادية المستقلة وللاستفادة القصوى من موارد تلك المنظمات ، وكفاءاتها في بناء مؤسساتها ، وتدعيم قدراتها ، لا شك أن انضمام فلسطين إلى المنظمات ، والاتفاقيات الاقتصادية الدولية له أثر بالغ في ارتقاء منظومة علاقاتها الدولية ، وبشكل خاص الاقتصادية مع باقي دول العالم ، وتكتلاته الاقليمية باعتبارها نافذة مهمة لتثبيت الكيان السياسي ، والاقتصادي فضلا عن مساهمتها في[56]

بناء مقدرات الدولة الفلسطينية ، ووضع فلسطين في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الطبيعية ، وهذا الأمر يتطلب تحديد المعايير ، والأولويات السياسية ، والاقتصادية لعضوية أي منظمة دولية اقتصادية ، والتي من شأنها أن تجلب النفع على المجتمع الفلسطيني ، وتعزز مقدراته الاقتصادية وبالتالي تمكين الدولة ، ومؤسساتها ، وضمان استقلالية القرار الفلسطيني ، ومع أن الانضمام إلى أي من المنظمات الاقتصادية

---

[55] فيكتور قطان ، الخيارات الفلسطينية في الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولة ،الحياة . بتاريخ 2014/09/10 ، على الساعة 00:08 ، ومتحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://www.alhayat.com بتاريخ 17/ 04 /2018. ، على الساعة 17:35 .

[56] حسام محمود محمّد احمد ، نفس المرجع . ص 103 .

الدولية له أهمية سياسية إلا أن تلك الأهمية تتناسب مع حجم كل منظمة على حدا ، فمثلا لا يمكن مقارنة الأهمية السياسية لمنظمة التجارة العالمية ، أو صندوق النقد الدولي مع عضوي اليونيدو ، أو منظمة العمل الدولية ومن أهم المنظمات الاقتصادية التي يمكن أن تشارك بها فلسطين بعد حصولها في الأمم المتحدة ،على صفة دولة غير عضو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، منظمة العمل الدولية ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منظمة التجارة العالمية .[57]

[57] حسام محمود محمّد احمد ، نفس المرجع .نفس الصفحة .

خلاصة :

لقد فتح استحقاق 29 سبتمبر 2012 افاق العمل الدبلوماسي تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال رفع درجة التمثيل السياسي و ذلك بالانضمام الى منظمات ووكالات الامم المتحدة الاخرى ، والتي ستعمد الى فضح الممارسات والانتهاكات الي يعايشها الشعب الفلسطيني على ايدي الاحتلال ، غير ان هذه الاعمال الدبلوماسية اتسمت بالتواضع في الانجازات ، اذ ولا بد من العمل والبحث عن سبل واليات جديدة تخدم وتنصف القضية الفلسطينية وبالتالي انجاح المساعي الدبلوماسية .

الفصل الثاني:
البدائل الدبلوماسية المتاحة لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة

يتناول هذا الفصل البدائل الدبلوماسية المتاحة امام القيادة لفلسطينية في سبيل نيل العضوية الأممية الكاملة ، باعتبارها دولة غير عضو لها صفة مراقب ، والذي يدعم فكرة إعادة التوجه إلى مجلس الأمن وتكرار طلب العضوية الكاملة في المنظمة ، في ظل العامل على تقليص عدد الدول الغير معترفة بفلسطين بعد ، لاسيما بعد حصولها على صفة مراقب في الأمم المتحدة ، وذلك من خلال التوجه إلى الدول او من خلال الجمعية العامة لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين .

وطرحت الدراسة أيضا بديل تفعيل القرار 377 " الاتحاد من اجل السلام " ذلك لتجاوز الشلل الذي يصيب مجلس الأمن نتيجة تعسف عضو دائم في استخدام الفيتو ، خصوصا القضايا ذات الطابع الإجرائي (كالعضوية) ، كما وأيضا تم طرح فكرة الانضمام الى محكمة العدل الدولية باعتبارها احد أهم أجهزة منظمة الأمم المتحدة والذي من شانه ان يعزز عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة . وعليه تم بلورة نقاط هذا الفصل وفق التدرج والتقسيم التالي :

المبحث الأول : توسيع دائرة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية و اعادة التوجه لمجلس الامن للحصول على العضوية الكاملة في الامم المتحدة .

المطلب الاول : توسيع دائرة الاعترافات الدولية بدولة فلسطين لنيل الاعتراف الكامل بالعضوية في الامم المتحدة .

المطلب الثاني : إعادة التوجه لمجلس الأمن لنيل الاعتراف الكامل بالعضوية في الامم المتحدة .

المبحث الثاني : الانضمام الى محكمة العدل الدولية و تفعيل قرار متحدون من اجل السلام من اجل نيل العضوية الاممية الكاملة .

المطلب الاول : الانضمام الى عضوية محكمة العدل الدولية لنيل الاعتراف الكاملب العضوية في الامم المتحدة .

المطلب الثاني : تفعيل قرار متحدون من اجل السلام لنيل الاعتراف الكامل بالعضوية في الامم المتحدة .

المبحث الاول : تزايد الاعترافات بالدولة الفلسطينية وإعادة التوجه لمجلس الأمن للحصول على العضوية للكاملة في الأمم المتحدة

يتناول هذا المبحث قضية حشد الاعترافات الدولية بدولة فلسطين ، نظرا لايجابية هذا البديل في توصيل المطلب الفلسطيني إلى غايته وهو نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، كما سيناقش أيضا بديل تكرار طلب العضوية الكاملة من مجلس الأمن من خلال الجمعية العامة وكذا كيفية مواجهة فيتو محتمل .

المطلب الأول : الحصول على المزيد من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية لنيل الاعتراف الكامل بالعضوية في الامم المتحدة .

ان الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 م

وعاصمتها القدس ، هو أمر في غاية الأهمية ويجب تكريس الجهود الدبلوماسية لزيادة حجمه وتقليص عدد الدول الي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية ، نظرا لما يحمله هذا البديل من اثار ايجابية بالغة الأهمية للوصول إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة ، وذلك باعتبار إن إرادة منظمة الأمم المتحدة هي في الأساس مجموع إرادات أعضائها ، وعلى الصعيد

السياسي نشهد حالة من التوافق الدولي تدعم حل الدولتين على أساس إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، وفقا لما تم طرحه في مبادرات السلام وتبعا لقرارات الأمم المتحدة .

1 / إجراءات طلب العضوية في الأمم المتحدة :

– تقديم طلب إلى الأمين العام يشمل على وثيقة تحوي إعلان قبول الالتزام بالميثاق من قبل الدولة طالبة الانضمام والتي يشترط ان تكون مستوفية شروط ومعايير الدولة حسب معاهدو مونتيفيديو عام 1993 م ، ويعرض الطلب على مجلس الأمن فورا وفق المادة (59) من النظام الداخلي لمجلس الأمن .[58]

– إرسال نسخة من الطلب إلى الجمعية العامة للعلم وفق المادة (35) من النظام الداخلي للجمعية العامة .

– صدور توصية من مجلس الأمن وفق المادة (4) من الميثاق و بوجود لجنة دائمة لقبول الأعضاء[59] ، وفق المادة (59) من النظام الداخلي حيث ترسل هذه اللجنة استنتاجاتها إلى مجلس الأمن والذي بدوره يقدم توصية أو لا يقدم ، وذلك بخضوعه لحق النقض وفق المادة (60) من النظام الداخلي لمجلس الأمن ، وفي هذه الحالة يقدم هذا الأخير تقرير خاص نظرا لعدم صدور التوصية وتوضيح أسباب الرفض[60] ، ولكن في حالة مرور مشروع القرار فان الجمعية العامة بموجب المادة (83) من نظامها الداخلي تقوم بعرض الطلب على مجلسها حيث تتطلب قبول المشروع و الحصول على أغلبية الثلثين لتكون دولة عضو كامل في المنظمة .[61]

---

[58] أنظر المادة 59 من النظام الداخلي لمجلس الأمن .

[59] أنظر المادة 04 من ميثاق الأمم المتحدة .

[60] أنظر المادة 60 من النظام الداخلي لمجلس الامن .

[61] الأمم المتحدة ، عضوية الأمم المتحدة . متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www. Un . org ، بتاريخ 14 / 04 / 2018 ، على الساعة 03 : 18 .

2 / أهمية استخدام بديل توسيع دائرة الاعترافات بدولة فلسطين :

وبإسقاط الضوء على فلسطين وبعد حصولها على صفة دولة مراقب بواقع 138 صوت في الجمعية العامة ، فقد تجاوزت نصف الطريق للوصول إلى العضوية الكاملة وبقي النصف الأخر متمثلا في الحصول على توصية ايجابية من مجلس الأمن ، ويعتبر تعثر فلسطين في نيل العضوية الكاملة مرهون بميزان القوى في العالم وتأثر مواقف الدول اتجاه القضية الفلسطينية بالتوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الرافضيين لتوجه فلسطين لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة [62]، مما يجعل من زيادة عدد الدول المعترفة بفلسطين كدولة ضرورة ملحة لدعم نجاح هذا المسعى وهو سبب رئيسي ويمكن بلورته في منظورين حسب رؤية الباحث .

منظور ذو بعد سياسي : حيث حشد المزيد من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية من شانه رفع درجة التمثيل الدبلوماسي وزيادة حضوره وقوته على مستوى العالم ، والذي بدوره يبرز قدرة فلسطين على إقامة علاقات دبلوماسية وهو أمر هام على الصعيد السياسي .[63]

ان الاعتراف بدولة فلسطين على حدود العام 1967 قرار سيادي يعزز تنفيذ أحكام القانون الدولي وبالتالي تكذيب وتفنيد ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل المروجة لفكرة عدم أهلية السلطة الوطنية الفلسطينية كحكم ذاتي ومنه لا تتوفر صفة الدولة الفلسطينية ، ومنه هذا الاعتراف يدعم انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة ويرسخ عدم أحقية إسرائيل بأي جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في عام 1967 وبان استعمارها للأرض الفلسطينية يعتبر أمرا غير قانونيا .[64]

---

[62] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب ، **مرجع سابق** ، ص 162 .

[63] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب ، مرجع سابق ، ص 162 .

[64] ثائر رباح و أخرون ، السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة ما بعد حصول فلسطين على العضوية الدولة المراقب . المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات و الدراسات الإستراتجية ، نوفمبر 2016 .

كما ويعيد الاعتراف بدولة فلسطين التأكيد على التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين وبالتالي الاعتراف بفلسطين هو استثمار في السلام .

منظور ذو بعد قانوني وإجرائي : الاعتراف المتزايد بدولة فلسطين يعني تمتع فلسطين بالشخصية القانونية والأهلية اللازمة لإبرام المعاهدات وان تكون طرفا في الاتفاقيات الدولية بشكل أقوى عن سابقتها [65] ، كما يتمثل في ارتباط طلب عضوية الأمم المتحدة بالتوصية الايجابية التي تصدر من مجلس الأمن إضافة إلى موافقة ثلثي الأصوات في الجمعية ، وبالتالي كلما ازداد عدد الدول المعترفة بفلسطين ازدادت نسبة التصويت الايجابي لصالح الطلب ، اي قبول المنظمة لعضو جديد مرهون بتقبل أعضاء المنظمة لهذا العضو وبالتالي ينعكس القبول بالإيجاب وممثلا لإرادة الدول سياسيا ، وعليه ونظرا لأهمية الاعتراف الدولي بالنسبة للدولة الفلسطينية فان عليها انتهاج طرق وسبل كفليه لرفع عدد الدول المعترفة بفلسطين وكذا تكثيف الجهود لأجل نيل وحصد المزيد من الاعترافات الدولية ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والذين لم يعترفوا بعد بدولة فلسطين .[66]

و تعد أنجع طريقة لذلك تتمثل في اعتماد لدبلوماسية الفلسطينية على وضع خطة مسبقة تتضمن تقسيم العالم وفق القارات والاستعانة بالدول الصديقة في كل قارة من اجل حث كل دولة على حدا من الدول الأعضاء الذين لم يعترفوا بعد بدولة فلسطين للقيام بذلك وفتح قنوات دبلوماسية مباشرة معها مع الحرص على ان يكون هذا الاعتراف صريحا من خلال معاهدة او إعلانه في وثيقة دبلوماسية .[67]

---

[65] يحي سعيد قاعود ، مرجع سابق ، ص 162 .

[66] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب ، مرجع سابق ، ص 168 .

[67] عبد الحكيم سليمان وادي ، " وضعية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء أحكام القانون الدولي .. الاستحقاقات و الإستثناءات " . جريدة دنيا الوطن ، 8/ 05 / 2017 ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www.alwatanvoice .com.، بتاريخ 09 / 05 / 2018 ، على الساعة 15 : 16.

3 / تحديات بديل الحصول على مزيد من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية :

المصلحة الخاصة هي ما تميز المجتمع الدولي وتسير علاقاته وبالتالي لن يكفي اقتناع هذه الدول بعدالة القضية الفلسطينية لسبيل اتخاذ موقف مؤيد لها ، اذ ان جل الدول تسلك سياسة خارجية تتبع وتتناغم مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأخيرة معادية لكل سلوك او قرار يخدم صالح القضية الفلسطينية ، وعليه هو أمر يزيد من التحديات التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية .

4 / النتائج المحتملة من استخدام بديل توسيع دائرة الاعترافات بدولة فلسطين :

هدف هذا البديل هو حشد مزيد من الاعتراف وتقليص عدد الدول الغير معترفة بفلسطين وبالتالي من المتوقع ازدياد وتوالي الاعترافات الدويلة بفلسطين ومنه يمكن الوصول الى العدد اللازم من الأصوات لتمرير مشروع القرار الايجابي يدعم عضويتها في الجمعية العامة وعليه قد تصل او تتجاوز نسبة ثلثي الأعضاء في الأمم المتحدة وبالتالي نجاح هذه الخطوة وتمرير مشروع قرار قبول العضوية الكاملة في الجمعية العامة . وفي المقابل قد تحبط إسرائيل اي مسعى فلسطيني مستقبلي يهدف للحصول على العضوية الكاملة من خلال ضمان مواقف اكبر كم من الدول التي تتمتع بالثقل السياسي عن طريق قيامها بضغوط عليها وعليه إعاقة عملية حشد الاعترافات .

المطلب الثاني :إعادة التوجه لمجلس الأمن لنيل الاعتراف الكامل بالعضوية في الأمم المتحدة .

في ظل تعسف وتعنت مجلس الأمن على بعض القرارات فقد اوجد ميثاق الأمم المتحدة صلاحيات واسعة للجمعية العامة قصد موازنة السلطات داخل أجهزة الهيئة

والحيلولة دون ذلك لضمان سير القرارات والقضايا المطروحة ، خاصة ذات المجال المشترك ، فعلى صعيد قضية تعثر العضوية في الأمم المتحدة نجد ان الميثاق وجب قبول كلا المجلسين على العضوية في ظل وجود فيتو محتمل من قبل الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، غير ان الجمعية العامة لها سلطة رد الطلب إليه وفق المادة (137) من نظامها الداخلي لإعادة النظر فيه[68] ، حيث ان سلطة الجمعية العامة تقديرية اي تملك حق قبول دولة مراقب والتي تنبع من مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، و بطبيعة الحال وكما يجري الأمر على النحو المعتاد في الأمم المتحدة ، وطبقا للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 2 مارس عام 1950 م و الذي يقضي بقبول أي دولة عضوا في مجلس الأمم المتحدة ويستلزم صدور توصية من مجلس الأمن الخاصة بالقبول أو الرفض او التأجيل التي تعتبر من المسائل الموضوعية التي تقابل بحق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وقرار الجمعية العامة والذي لابد أن يصوت عليه بأغلبية الثلثين (2/3) و اي اختلال في هذه الشروط من شانه ان يرفض فورا [69].

1 / أسباب إعادة التوجه إلى مجلس الأمن لتكرار طلب العضوية الفلسطينية الكاملة :

هذا البديل كخطوة يمكن اتخاذها في حال اعتراض احد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حيث يمكن لفلسطين اللجوء الى الجمعية العامة التي تستطيع بدورها دعوة مجلس الأمن إلى إعادة النظر بموقفه اتجاه الطلب الفلسطيني المقدم ، اذ تلزم الجمعية العامة مجلس الأمن بإعادة دراسة الطلب بالإضافة الى محضر كامل مرفق من الجمعية العامة بغية مناقشة وفق الإجراءات المعمول بها في مجلس الأمن ، ومن هنا

[68] أنظر المادة 137 النظام الداخلي للجمعية العامة .

[69] باسل أبو سعد ، " الفيتو و العضوية الكاملة لفلسطين " . وكاله معا الإخبارية ، 26 / 09 / 2017 ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www. Maannews . com، بتاريخ 15 / 04 / 2018 ، على الساعة 19 : 07 .

يستدعي التفكير لإعادة تقديم طلب جديد لمجلس الأمن من اجل نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة

فالطلب الذي يتوقع ان يلقى معارضة الولايات المتحدة الأمريكية و التي هددت دوما باستخدام الفيتو[70] ، الأمر الذي ان حدث سيثير التساؤلات حول قانونية موقفها الرافض له ، ففي الواقع لقد تنازلت (و م أ) منذ نشأة منظمة الأمم المتحدة عن حقها في استخدام هذه القوة (حق النقض) في مثل تلك الحالات (طلبات عضوية الأمم المتحدة) ، وهي بذلك تعتمد على أسباب لا تسمح لها برفض الطلب الفلسطيني في حال تقديمه ، حيث تم توثيق موقفها في تقرير اللجنة الخاصة بقبول الأعضاء ، (تقرير رقم 25 ، جوان 1953 م) خلال الدورة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تضمن نصا صريحا " ان حكومة **و م أ** تتفق مع غالبية الأعضاء بأنه لا ينبغي بموجبه على اي عضو دائم في مجلس الأمن ان يمارس حقه في النقض لمنع ترشيح دولة بعد حصولها على سبعة أصوات على الأقل من مجلس الأمن المجلس(عام 1966 م كان يتكون من 11 عضوا)[71]، وعليه القراءة لهذا الموقف مفادها ومفهومها بأنه تنازل واضح وصريح عن استخدام الفيتو في حالات تقديم طلب دولة العضوية في الأمم المتحدة ومنه وفي حالة تجديد الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة وضمان موافقة تسعة أصوات في مجلس الأمن ، فان و م أ ستكون عاجزة عن استخدام حق الفيتو والذي تخلت عنه مسبقا ، وطبقا لمعايير التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة فان مجلس الأمن هو صاحب قرار التقييم فيما اذا كانت الدولة ستلتزم بشروط الميثاق وفي 28 ماي 1942 م أشارت محكمة العدل الدولية في فتوى لها بان قرار اي عضو في مجلس الأمن يجب ان لا يكون مبنيا على أسس غير التي حددها الميثاق وفي هذا الإطار تستطيع وضع تقييمها بحرية .[72]

---

[70] شيماء محمد عبد الهادي / عبد الرحمن شهاب ، مرجع سابق ، ص ص104 - 105 .
[71] حسام محمود أحمد ، مرجع سابق ، ص78 .
[72] باسل أبو سعد ، مرجع سابق .

1 / الطبيعة القانونية لإعادة التوجه لمجلس الأمن :

فانه من خلال نص المادة (137) من النظام الداخلي للجمعية العامة يتوضح تمتع هذه الأخيرة بسلطة إجرائية من خلال دراسة التقرير الخاص الذي يقدمه مجلس الأمن للجمعية العامة في حالة عدم صدور توصية ورفض الطلب ، وكخطوة ثانية يتم إعادة الطلب لمجلس الأمن ليعيد النظر به وفق نص المادة (137) والذي اذا لاقى رفضا وعدم صدور توصية او تم تأجيل النظر فيه ، فان الجمعية العامة وبعد دراسة التقرير الخاص لمجلس الأمن دراسة وافية ان تعيد الطلب مرة أخرى إلى مجلس الأمن ومعه محضر كامل لمناقشته في الجمعية العامة وذلك للنظر فيه من جديد وتقديم توصية او تقرير بشأنه . [73]

2 / أهمية إعادة التوجه إلى مجلس الأمن للجانب الفلسطيني :

تكمن أهمية هذه الخطوة في أنها باعث لان يغير مجلس الأمن قراره بشان طلب العضوية ، وإصدار توصية ايجابية تجاهه كما تعكس مساندة ورغبة الجمعية العامة كبركان دولي لحق دولة فلسطين في الانضمام إلى الأمم المتحدة ، وهو ما يشكل ضغط غير مباشر على الدول التي تقف ضد هذا الطلب وتعزيز الموقف الفلسطيني المطالب بحقوقه داخل الأمم المتحدة.

ومنذ سنة 1946 م استخدمت الدول دائمة العضوية الفيتو ضد طلبات العضوية من الدول مثل الأردن واليابان ، ايرلندا و ايطاليا وسيلان وفنلندا وليبيا وكوريا الشمالية والجنوبية وفيتنام وغيرها [74]، وذلك لأهداف سياسية فقط حيث استخدم الاتحاد السوفيتي سابقا حق النقض ضد طلب البرتغال عام 1946 م وكذلك عام 1947 م وكررت

[73] أنظر المادة 137 من النظام الداخلي للجمعية العامة .
[74] مرجع سابق .

البرتغال الطلب عام 1949 م حتى تم قبول عضويتها سنة 1955 م ونجد ذلك ايضا في تجربة اليابان والتي كررت طلبات انضمامها لعضوية الأمم المتحدة في ظل استخدام الفيتو من قبل الاتحاد السوفيتي سابقا في كل مرة يقدم فيها الطلب عام 1952 م وثلاث مرات في 12 و 13 و 14 ديسمبر 1955 م حتى لاقت القبول سنة 1956 م .وعلى ضوء هذه التجارب يمكن لفلسطين تكرار تقديم طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لمجلس الأمن في كل فرصة خصوصا بعد استحقاقها على صفة الدولة مراقب .[75]

2 / التحديات التي تواجه فلسطين في إعادة التوجه إلى مجلس الأمن :

– لابد من الحصول على تأييد كبير من الجمعية العامة لان دورها أساسي لأجل قيام مجلس الأمن بإعادة النظر وإصدار توصية او تقرير بخصوصها .

– رغم ما يمثله إعادة النظر في الطلب من ضغط أدبي على مجلس الأمن ، إلا ان هذا الأخير غير مجبر على قبول الطلب وإصدار توصية ايجابية بخصوص عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة .

3 / النتائج المحتملة من لجوء فلسطين لإعادة التوجه إلى الأمن :

الفكرة التي يمكن قراءتها من خلال استخدام هذا البديل هي في كيفية مواجه الفيتو ومن يستخدمه اي احتمال استخدامه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره رافضة لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة وبالتالي عرقلة المسعى الفلسطيني من خلال النقض في طلبها والضغط على الجمعية العامة لا تقدم طلب إعادة نظر ومنه فشل هذا البديل ، اما في حالة تقديم الطلب الى مجلس الامن فسيثير موقفها تساؤلات وكذا

[75] أشرف بدر ، " الخيارات الفلسطينية في ضوء التطورات السياسية و المشاريع الإقليمية المطروحة " . المركز الفلسطيني لإبحاث السياسات و الدراسات الإستراتجية ، أوت 2016 .

وقوعها في حرج وعليه الطلب سيضغط بقوة ومنه صدور توصية غير انه من المتوقع تأجيل إصدار التوصية وتأخيرها بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية الى حين إفراجها عن الطلب من قبلها وتحت مسماها ورعايتها .

والاحتمال الثاني يتمثل في استخدام الفيتو من قبل أكثر من دولة دائمة العضوية و بالتالي زيادة الضغط على المسعى الفلسطيني محاولة ثنيه وتراجعه عن الطلب او سيكون هناك تماطل في الرد اذا تم استصدار الطلب .

المبحث الثاني : الانضمام إلى عضوية محكمة العدل الدولية و تفعيل قرار متحدون من أجل السلام لتحقيق الاعتراف الكامل بالعضوية في الامم المتحدة .

يطرح هذا المبحث فكرة مدى إمكانية الدبلوماسية الفلسطينية الاعتماد على خيار إعادة التوجه إلى محكمة العدل الدولية لنيل العضوية فيها باعتبارها أحل أهم الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ، كما يطرح أيضا فكرة تفعيل قرار متحدون من أجل السلام و اللجوء إلى الجمعية العامة و ما لهما من إمكانية دعمهما للخطوات الفلسطينية في تحقيق العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .

المطلب الأول : الانضمام إلى محكمة العدل الدولية لنيل العضوية الكاملة في الامم المتحدة .

تدور فكرة هذا المطلب حول السعي الفلسطيني للانضمام إلى عضوية محكمة العدل الدولية كأحد أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية و كخطوة تعزز و بشكل كبير وصول فلسطين إلى العضوية الكاملة في باقي أجهزة المنظمة ، من خلال العناصر التي نتناولها في هذا المطلب بالتحليل .

1/ اختصاصات محكمة العدل الولية :

محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق ، وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من الميثاق . [76]

[76] - . أنطونيو أوعوستو كاسنادو ترينيدا ، **النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** ، ص 2 .

وبالرجوع إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فإن المحكمة تتمتع بنوعين من الاختصاصات في عمليها .

. اختصاص قضائي : و يشمل المواد من 34 إلى 38 من النظام الأساسي والذي وفقه أن الدول وحدها لها حق في أن تكون طرفا في أي خصومة تفصل فيها المحكمة [77]، ولمجلس الأمن أن يحدد الشروط التي يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى أن تتقاضى في المحكمة ، مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات الدولية المعمول بها على أنه لا يجوز وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين الدول المتقاضيين أمام المحكمة . [78]

. اختصاص إفتائي أو استشاري : حيث نصت المادة 96 / 1 من الميثاق على " لأي الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة إفتائية في أية مسألة قانونية " من هنا تتضح الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية بالإضافة إلى الوظيفة القضائية كما سبق و ذكرنا .[79]

2 / أسباب لجوء فلسطين إلى محكمة العدل الدولية :

من منطلق الأهمية الكبرى لمحكمة العدل الدولية كجهاز داخل الأمم المتحدة و السعي الفلسطيني للحصول على بدائل دبلوماسية و لتحقيق العضوية الكاملة جعل من السعي للوصول إلى محكمة العدل الدولية خطوة في غاية الأهمية على المستوى السياسي حيث أنه و وفقا للنظام الداخلي أن الدول هي أطراف في النظام الأساسي التي تتقاضى إلى محكمة العدل الدولية ، و أن يكونوا أطرافا في الدعاوى التي ترفع إليها . [80]

[77] ـ انظر المادة 35 / 1 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية .
[78] ـ انظر المادة 35 / 2 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية .
[79] ـ انظر المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 .
[80] ـ المادة 35 / 1 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية .

إن من أهم الأسباب التي تدفع للقيام بخطوة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية اكتساب صفة اعتبارية لفلسطين الأمر الذي يعكس التعامل معها كدولة ، حيث أن محكمة العدل الدولية لا تتعامل سوى مع الدول [81] ، وهذا معيار يؤخذ به في اللجة الخاصة بطلب العضوية في مجلس الأمن من جهة و من جهة أخرى يعزز وبشكل كبير الطلب الفلسطيني للوصول إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة ، ويدفع حجة الولايات الأمريكية بأن فلسطين غير مؤهلة كدولة لنيل العضوية في الأمم المتحدة .

كذلك فإذا حصلت فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة فإنها تنضم وبشكل تلقائي إلى الدول الأعضاء في محكمة العدل الدولية ، وهو من الأسباب غير المباشرة التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل إلى عرقلة المساعي الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، و بالتالي فإذا نجحت القيادة الفلسطينية في الوصول إلى عضوية في محكمة العدل الدولية تكون قادرة على تجاوز أهم أسباب عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة .[82]

3 / متطلبات انضمام فلسطين إلى عضوية محكمة العدل الدولية :

تدور الفكرة هنا حول حصول فلسطين على عضوية في محكمة العدل الدولية ، و بالتالي الحصول على عضوية في الجهاز القضائي للأمم المتحدة خاصة أنه يتمتع بصلاحيات واسعة في حل النزاعات و تقديم الاستشارات القانونية هذا من جهة .

---

[81] - المادة 34 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية .

[82] - فرحاتي و اخرون ، **أليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية : دراسة في الحماية العالمية و الإقليمية و إجراءاتها** .(د. م . ن) : المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع ، 2012 ، ص 38 .

ومن جهة أخرى تأكيد على اكتساب فلسطين الصفة الاعتبارية ضد من ينكرها من الدول و التعامل معها بصفة الدولة ، خاصة أن النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية نص على التعامل مع الدول فقط كما سبق وذكرنا.

وفقا لنصوص ميثاق الأمم للدول يجوز للدول ليست عضو في الأمم المتحدة الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

وفي هذا السياق فإن محكمة العدل الدولية شهدت انضمام سويسرا إلى نظامها الداخلي ، و هي دولة ليست عضو في الأمم المتحدة ، وذلك وفق ما تقرر في ميثاق المنظمة بناءا على شروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناءا على توصية مجلس الأمن ، و التوجه الفلسطيني بطلب الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يعكس إمكانية نجاح خطوة تحفظ لها حق اللجوء للمحكمة كوسيلة لحل النزاعات و كجهاز اعتباري و فاعل في الأمم المتحدة يدعم المساعي الفلسطينية للحصول على العضوية الكاملة .[83]

4 / مدى قانونية انضمام دولة فلسطين لمحكمة العدل الدولية :

إن الطلب الفلسطيني للانضمام إلى محكمة العدل الدولية تعد خطوة قانونية بامتياز حيث نص ميثاق الأمم المتحدة على أنه " يجوز لدول ليست من الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، بشروط تحدده الجمعية العامة لكل حالة بناءا على توصية مجلس الأمن " .[84]

[83] ـ شيماء محمد عبد الهادي ، **مرجع سابق** ، ص 102.
[84] ـ المادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 .

5 / مدى أهمية انضمام فلسطين لعضوية محكمة العدل الدولية :

إن أهمية انضمام فلسطين لعضوية محكمة العدل الدولية تنبع من كون أن هذه الأخيرة الجهاز القضائي لهيئة الأمم المتحدة و بالتالي فإن حصول فلسطين على العضوية في المحكمة العدل الدولية سيدعم و بشكل كبير للوصول إلى العضوية في الأمم المتحدة ، و بالتالي فإن حصول فلسطين على العضوية في محكمة العدل الدولية سيدعم المسعى الفلسطيني و بدرجة كبيرة للوصول إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، كذلك تقسم أهمية عضوية دولة فلسطين إلى قسمين :

. شق يتعلق بالأهمية القانونية ، ويركز على أن الانضمام لمحكمة العدل الدولية يؤهلها للانضمام إلى المحكمة الجنائية ، كذلك فإن فلسطين ستستفيد كثيرا من الجانب القانوني وذلك من خلال القدرة على رفع الدعاوي القضائية ، كما إن هذا لا يعني بالضرورة صدور قرارات عادلة و لا يعني أيضا تنفيذ هذه القرارات في ظل الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ، وإنما يبقى الأمر معنوي من خلال الحرج الذي تسببه هذه الدعاوي و القوانين الصادرة من جهة ، من جهة أخرى تدعم وتعزز الموقف السياسي الفلسطيني .

. الشق الثاني متعلق بالأهمية السياسية ، ويحمل هذا الشق بعدين أساسيين البعد الأول يعمل على فتح أفاق جديدة للمفاوض الفلسطيني تمكنه من التوجه إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع ، أما البعد الثاني يتجلى من خلال تضاعف فرص نجاح أي طلب فلسطيني مستقبلا وتجاوز أحد أهم أسباب رفض الولايات المتحدة الأمريكية لطلب العضوية الفلسطينية في الأمم المتحدة [85] .

[85] - شيماء محمد عبد الهادي ، **مرجع سابق** ، ص 104 .

6 / تحديات مفترضة تواجه المسعى الفلسطيني للانضمام إلى محكمة العدل الدولية :

يمكن حصر التحديات التي تواجه خطوة لجوء فلسطين للانضمام إلى محكمة العدل الدولية في صعوبة الحصول على توصية من مجلس الأمن في ظل المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لطلب الفلسطيني ، كما يتوقع أيضا استخدام هذه الأخيرة لحق الفيتو لرفض أي قرار أو مشروع داعم للجانب الفلسطيني .

7 / نتائج متوقعة من استخدام خطوة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية :

تأكد معظم التجارب الدولية التي تم تعطيل عضوية الدول فيها ، و استخدام حق الفيتو للوقوف دون حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، تمتعها اليوم جميعا بالعضوية داخل الأمم المتحدة و وكالاتها الخاصة [86]، من هذا المنطلق يتضح لنا نتيجتين أساسيتين :

. **النتيجة الأولى :** أن عرقلة الفيتو الأمريكي المتكرر و الرافض الدائم لأي قرار صادر من مجلس الأمن بخصوص الطلب الفلسطيني للانضمام إلى عضوية محكمة العدل الدولية ، لابد له في النهاية و مع الإصرار الفلسطيني على الحصول على توصية إيجابية في هذا الشأن .

. **النتيجة الثانية :** في حال الوصول الفلسطيني للحصول على توصية إيجابية من مجلس الأمن فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول أن تعهد من فلسطين أن لا تلجأ إلى المحكمة فيما يخص أي قضية تكون إسرائيل طرف فيها ، وهو إجرائي و إن و أذعنت له الأمم

[86] - فيكتور قطان ، مرجع سابق .

المتحدة فهو باطل في جوهره و مضمونه لعدم توافقه مع مبادئ و مقاصد ميثاق الأمم المتحدة [87]

المطلب الثاني : متحدون من أجل السلام Unity For Peace لنيل العضوية الكاملة في الامم المتحدة .

تدور فكرة هذا المبحث حول تفعيل القرار 377 متحدون من أجل السلام Unity For Peace كخطوة مرحلية تدعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة .

1 / الطبيعة القانونية لقرار متحدون من أجل السلام :

سعت الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن لضم دول موالية لها في عضوية الأمم المتحدة لضمان الأصوات في الجمعية العامة و لتمرير القرارات التي تخدم مصالحها ، ونظرا للامتلاك الدول الكبرى حق الفيتو أو النقد الأمر الذي أدى إلى عجز مجلس الأمن وعدم قدرته على القيام بالمهام المنوطة إلية .

في سنة 1950 صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 337 و المسمى متحدون من أجل السلام Unity For Peace ، و ينص على أنه في أية حالة يخفق مجلس الأمن ، بسب عدم توفر الإجماع بين أعضائه الخمسة الدائمين العضوية في التصرف كما هو مطلوب للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين ، يمكن للجمعية العامة أن تبحث المسألة بسرعة ، وقد تصدر أي توصيات تراها ضرورية من أجل استعادة الأمن و السلم الدوليين .[88]

---

[87] ـ حمد أحمد عبد العزيز العامر ، " **متحدون من أجل السلام** " ، عن جريدة عكاظ ، السعودية ، تاريخ النشر : 12 ماي 2016 ، على الرابط : www.oKoZ . com .

[88] ـ عيسى حنا ، " **ما هو قرار الإتحاد من أجل السلام رقم 377 لسنة 1950** "، عن جريدة دنيا الوطن ، تاريخ النشر : 15 / 01 / 2017 ، على الرابط : . www . alWatan voice . com

كما أن القرار 377 متحدون من أجل السلام لم يرد في مواد ميثاق الأمم المتحدة لكنه توافق مع مبادئ الميثاق ، و أصبح قرارا أماميا نافذا في أكتوبر 1950 (....)وبعد أن أدرج في جدول أعمال الدورة الخامسة للجمعية العامة بناءا على طلب الولايات المتحدة ، حيث قدمت العديد من مشاريع القرارات و التعديلات و أصدرت الجمعية العامة عام 1950 تحت رقم 337 ثلاث قرارات باسم " الإتحاد من أجل السلام " وخلصت في النهاية إلى اعتماد القرار 377 بأغلبية 52 صوتا مؤيدا مقابل 5 أصوات و امتناع عضوين عن التصويت .[89]

2 / أسباب لجوء فلسطين لتفعيل قرار متحدون من أجل السلام :

يفتح تعثر عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة الباب لدراسة كافة الخيارات المتاحة و المفاضلة بينها و ترتيب أولوية استخدامها وفق مقتضيات الظروف السياسية المتغيرة ، في محاولة لتفادي عرقلة عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة لاسيما في مجلس الأمن والتي لا تدخر في التلويح باستخدام الفيتو على أي مشروع قرار يرفع دولة فلسطين عضو دائم في الأمم المتحدة .[90]

وعليه فإن الأسباب التي دفعت التوجه الفلسطيني لتفعيل قرار متحدون من أجل السلام متمثلة في :

* أن البند الإتحاد من أجل السلام أدرج في جدول الأعمال الدورة الخامسة للجمعية العامة بناءا على طلب الولايات المتحدة الأمريكية ، ونظرت فيه اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في الفترة 09 إلى 21 أكتوبر[91] ، و على هذا الأساس فإن الولايات المتحدة لا

---

[89] ـ قرار الجمعية العامة الإتحاد من أجل السلام (377) (د. 5) .

[90] ـ سليم الزعنون ، **دراسة قانونية و دولية حول استحقاق أيلول 2011** ، دراسة مقدمة للرئيس الفلسطيني محمود عباس من المجلس الوطني الفلسطيني ، المجلس الوطني الفلسطيني ، 2011 ، ص 04 .

[91] ـ قرار الجمعية العامة الإتحاد من أجل السلام (377) (د .5) .

تستطيع إنكار استخدامه على الجانب الفلسطيني فهو وسيلة فعالة لجأت إليها الولايات المتحدة لتجاوز فيتو ، ولحسم العديد من القضايا محل الخلاف إلى الجمعية العامة و العمل على مواءمتها مع مصالحها .[92]

*و هنا تجدر الإشارة أن العديد من التجارب الدولية أثبتت فعليتها من خلال اللجوء إلى قرار الجمعية العامة 377 متحدون من أجل السلام ، و بالتالي إسقاطه على الطلب الفلسطيني ، و تعد دولة ناميبيا في عام 1970 ، و التي كانت منتدبة من جنوب إفريقيا وتم منحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .....إلخ .

و باعتبار فلسطين من الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب ، بالتالي اللجوء إلى الجمعية العامة و التي تعتبر الجهة المختصة في الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب بدلا من مجلس الأمن .

3 / الخطوات اللازمة لفلسطين لتفعيل قرار متحدون من أجل السلام :

تدور فكرة هذه الخطوة من خلال اللجوء إلى الجمعية العامة لتصويت على قبول دولة فلسطين كعضو دائم في الأمم المتحدة من خلال الاعتماد على القرار 377 متحدون من أجل السلام ، حيث يتم اللجوء للعمل به في حالة عدم قدرة مجلس الأمن للقيام بمسؤولياته و تعسف أحد الأعضاء الدائمين من خلال استخدام حق الفيتو .

فوفق لميثاق الأمم المتحدة يتم قبول جميع الدول في عضوية المنظمة شرط أن تكون محبة للسلام و تعمل على تطبيق التزامات ميثاق المنظمة ، كما أن قبول

[92] - يحيى سعيد قاعود ، **التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني** . فلسطين : مركز التخطيط الفلسطيني ، 2014 ، ص 90 .

العضوية يتم من خلال صدور قرار عن الجمعية العامة بناءا على توصية من مجلس الأمن ، فإذا عجز مجلس عن القيام بمسؤولياته بتعسف أحد الأعضاء الدائمين ، في هذه الحالة يتم اللجوء إلى الجمعية العامة لتحل محل مجلس الأمن و التصويت على قبول دولة فلسطين كعضو في الأمم المتحدة ، و تستكمل الإجراءات دون الحاجة إلى مجلس الأمن [93].

كما أن و لنجاح خطوة تفعيل قرار 377 متحدون من أجل السلام لمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة يلزم توفر الشروط التالية :

- تقديم طلب عضوية كاملة لمجلس الأمن .
- الحصول في مجلس الأمن على الأصوات التسعة القانونية .
- استخدام إحدى الدول دائمة العضوية حق النقد
- اعتبار عدم الموافقة على طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين يهدد الأمن و السلم الإقليمي و أن القبول يساهم في الأمن و السلم العالميين . [94]

4 / أهمية القرار 377 متحدون من أجل السلام لفلسطين :

إن القرار 377 متحدون من أجل السلام له أهمية كبيرة نابعة من طبيعة الطلب الفلسطيني بأن تكون فلسطين دولة دائمة العضوية في الأمم المتحدة ، وهو طلب يتوقف نجاحه على انعقاد جلسة طارئة وصدور توصية إيجابية بقبول العضوية ، وبتصويت ثلثي الأعضاء بالجمعية العامة ، و لا يحتاج إلى أي إجراءات ميدانية من الأمم المتحدة قد

[93] - المادة 04 من ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 .

[94] - محمد عوض أحمد التلباني ، **مدى إمكانية استخدام قرار متحدون من أجل السلام في رفع مستوى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة : دراسة قانونية** . ورشة عمل بعنوان نحو العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة مبدأ الإتحاد من أجل السلام ، فلسطين : مركز التخطيط الفلسطيني ، 2015 ، ص 08 .

تواجه بتهرب أو مماطلة من الدول الدائمة العضوية الرافضة للقرار مثل قضايا النزاعات المسلحة . [95]

كما أن أهمية قرار متحدون من أجل السلام تبرز في قدرته على الالتفاف حول تصويت سلبي ناتج عن استخدام الفيتو من قبل أحد الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن ، و بما أن القرارات التي يتضمنها صادرة عن الجمعية العامة ، التي تعد برلمان العالم ، فإن قراراته لها قوة اعتبارية وواجب تنفيذها [96]، هذه القوة الاعتبارية مكنت الجمعية العامة من القيام بمهامها من خلال المرجعة التي تعتمد عليها في تسوية النزاعات .

إن تجارب الأزمات الدولية أثبت ناجعة قرار 377 متحدون من أجل السلام في حل الكثير من الأزمات الدولية هدا من جهة ، ومن جهة أخرى له أهمية سياسية كونه أهم الوسائل التي لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز العقبات التي تواجهها من مجلس الأمن في تنفيذ سياساتها الخارجية، فإذا ما تم اللجوء إلى القرار 377 من الجانب الفلسطيني فهي لا تستطيع التنكر لهدا القرار و لا للتوصيات الصادرة عنه ، خاصة أنها بادرت باللجوء إليه و استخدمته في العديد من القضايا لحل النزاعات وفق منظورها . [97]

مما سبق يمكن القول أن قرار 377 متحدون من أجل السلام من أقوى البدائل الدبلوماسية التي يجب اللجوء إليها للجانب الفلسطيني للحصول على مسعاه و تحقيق العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، و بالتالي فإن هذا الخيار يأتي في المرتبة الثانية بعد الطلب المباشر للعضوية الكاملة ، و قادر على تجاوز الفيتو الأمريكي ضد أي قرارات من شأنها عرقلة المسعى الفلسطيني للوصول إلى تحقيق العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ،

---

[95] ـ سليم الزعنون ، **مرجع سابق** ، ص 05 .

[96] ـ معتز المسلوخي ، **" قرار الأمم المتحدة حول القدس في ميزان القانون الدولي "** ، عن جريدة العربي الجديد ، تاريخ النشر : 24 ديسمبر 2017 ، على الرابط : . www.alaraby . com

[97] ـ محمد عباس فاضل ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص 06 .

كما أن فلسطين لا تعد ظاهر جديدة في الأمم المتحدة فتتمتع بتمثيل دبلوماسي داخل المنظمة منذ عام 1974 ، ولها بعض الامتيازات الخاصة .[98]

ويبقى خيار الاعتماد على قرار 377 متحدون من أجل السلام من التفضلات المطروحة للقيادة الفلسطينية للوصول إلى النتائج ، كما يفضل دراسة و تقييم هذا البديل و موائمته مع الظروف السياسية والإقليمية و الدولية لتحقيق أكثر فعالية و نجاح في نتائجه .

5 / تحديات مفترضة تواجه فلسطين في تفعيل قرار متحدون من أجل السلام :

يواجه تفعيل قرار 377 متحدون من أجل السلام للجانب الفلسطيني عدة تحديات يمكن حصرها فيما يلي :

. يتوقف على مدى قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على حشد الدعم و التأييد الدولي للقيام بهذه الخطوة حيث يلزم هذا الخيار القيادة الفلسطينية بجمع أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي للوصول إلى تفعيل هذا القرار .[99]

. كذلك لتفعيل هذا القرار يشترط على الجانب الفلسطيني الحصول على أكبر عدد ممكن من الدعم الدولي للدول الكبرى الدائمة العضوي في مجلس الأمن خاصة الصين ، روسيا ، وذلك لتوفير الإرادة السياسية داخل الجمعية العامة توجاه الطلب الفلسطيني .

. إن خطوة تفعيل قرار 377 متحدون من أجل السلام تتطلب الوصول إلى تحقيق خطوتان أساسيتان في الحصول على الأصوات داخل الجمعية العامة .

---

[98] ـ قرارات الأمم المتحدة بشأن ، **فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي 1947 - 1974** ، (مراجعة و تدقيق جورج طعمه) ،بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 1 ، 1975 ، ص 32 .

[99] ـ سليم الزعنون ، **مرجع سابق** ، ص 03 .

في الخطوة الأولى و من أجل قبول العمل بقرار 377 متحدون من أجل السلام يستلزم أن يكون التصويت إيجابي داخل الجمعية العامة ، و الحصول على تصويت ثلثي الأعضاء داخل نفس الجهاز .

أما الخطوة الثانية يستلزم الحصول على نفس النسبة ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة ، وذلك بالتصويت الإيجابي على قرار عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة الأم الذي يشكل تحدي كبير في كلا الحالتين للجانب الفلسطيني .[100]

6 / نتائج متوقعة للجوء فلسطين لتفعيل قرار 377 متحدون من أجل السلام :

يرتبط نجاح خطوة اللجوء لتفعيل قرار 377 متحدون من أجل السلام وبشكل كبير بعدة عوامل يمكن حصرها في :

. دور الإرادة السياسية الفلسطينية و العربية و مدى استعدادها للعمل بهذه الخطوة .

. مدى قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على حشد التأييد و الدعم اللازم لتفعيل القرار 377 متحدون من أجل السلام في ظل اختلاف التوجهات السياسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة .[101]

. دور اختلاف استجابة الدول للضغوط الموجهة من الدول الأعضاء .

. مدى قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على معرفة التوجهات و المواقف الإيجابية للدول بشكل مسبق، فكلما كانت الدبلوماسية الفلسطينية قادرة على معرفة التوجهات للدول ، كلما كانت فرصة النجاح في عملية التصويت أكبر.

. كما يعد حصول فلسطين على اعتراف ما يزيد عن مائة دولة عضو في الأمم عامل مهم في دعم القرار 377 متحدون من أجل السلام ، فإذا نجحت في التصويت الأول و الخاص

[100] ـ المادة 18 من النظام الداخلي للجمعية العامة .
[101] ـ سليم الزعنون **مرجع سابق** ، ص 03 .

بقبول العمل 377 متحدون من أجل السلام ، فإن عملية الحصول على ثلثي الأصوات في التصويت الثاني لن تكون بالمهمة الصعبة ، و بالتالي نجاح هذا الخيار ، و سيصدر عن الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضو دائم في الأمم المتحدة .

أما إذا ما لم تحصل فلسطين على الأصوات اللازمة لنفاذ القرار 377 متحدون من أجل السلام ، بالتالي فلن يتم التصويت الثاني وتعثر هذه الخطوة و النتيجة محتملة .

خلاصة :

إن السعي الدبلوماسي الفلسطيني لتحقيق الاعتراف الكامل بالعضوية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة يرتكز على عدة بدائل دبلوماسية ، يمكن من خلالها تحقيق المسعى الفلسطيني ، كما يمكن رصده في العناصر التالية :

. تزايد الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطيني ، ركز هذا العنصر على الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين بعد ولم تصوت لها في الجمعية العامة ، هذا تمهيدا لكسب أصوات تلك الدول مستقبلا ، وتعد هذه الخطوة لها أثر كبير في تعزيز الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .

. إعادة التوجه إلى مجلس الأمن ، طرح هذا الخيار فكرة تكرار التوجه إلى مجلس الأمن لطلب العضوية ، وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من الميثاق بشأن الحصول على العضوية للدول وذلك بعد اكتساب فلسطين على صفة المراقب ، الأمر الذي يزيد من فرصة النجاح .

. الانضمام إلى عضوية المحكمة الدولة ، جاء هذا العنصر ليوضح أهمية حصول فلسطين على العضوية في محكمة العدل الدولية باعتبارها كأحد أهم أجهزة الأمم المتحدة الرئيسة ، و ما لها من أثر في تعزيز و دعم المسعى الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .

. متحدون من أجل السلام ، جاء هدا العنصر ليطرح فكرة قدرة فلسطين على تفعيل القرار 377 متحدون من أجل السلام ، وتفعيل الجمعية العامة في حال عجز مجلس الأمن في منح توصية ايجابية بأن تكون فلسطين عضو في الأمم المتحدة .

الخاتمة

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج ، يمكن بلورتها كالاتي :

1- الاستحقاقات التي تنالها الدولة الفلسطينية هي السبيل الى نيل العضوية الاممية الكاملة والذي يكون عبر مراحل وخطوات دبلوماسية تخلقها طبيعة الممارسات داخل المجتمع الدولي.

2- وجود علاقة طردية بين الاعترافات الدولية وعملية التصويت الايجابي داخل هيئة الامم المتحدة لصالح المطلب الفلسطيني عن العضوية الكاملة .

3- دفع عجلة العمل الدبلوماسي لإنصاف القضية الفلسطينية على مستوى الساحة الدولية من خلال اختيار البدائل المتاحة والمناسبة المتمثلة في جملة من القرارات والإجراءات ، والذي تلعب العلاقات الدولية والظروف السياسية المتغيرة دور كبيرا في اختيار البديل المناسب ومدى نجاحه .

4- توصيف فلسطين بصفة الدولة المراقب من شانه انجاح تكرار طلب العضوية لدى مجلس الامن باعتباره بديل متاح امام الدبلوماسية الفلسطينية وهو ما سيضع الولايات المتحدة الامريكية في موقف لا تحسد عليه باعتباره المعيق الاول في قضية العضوية الفلسطينية الكاملة في الامم المتحدة .

5- حصول فلسطين على العضوية في محكمة العدل الدولية من تعزيز عضوية فلسطين الكاملة واستصدار التوصية الايجابية من قبل مجلس الامن وتجاوز عقبة الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى لفرض سياسة الامر الواقع لضمان تصفية القضية الفلسطينية دون ترتيبات قانونية او سياسية .

6- وجود علاقة طردية امام تكرار المحاولات الفلسطينية في نيل العضوية بشان تعزيز المكاسب وفرص النجاح لاستحقاق اممي كامل وهذا اما تثبته التجربة في التوجه عام 2011 والحصول على عضوية اليونيسكو ، وكذا التوجه الذي ترتب عنه الحصول على وصف الدولة المراقب .

7- نجاح المحاولات المستقبلية لنيل العضوية الكاملة مرهون بمدى فاعلية العمل الدبلوماسي وتكثيف جهوده وصدق عزيمة القيادة الفلسطينية لتسوية القضية الفلسطينية ، وباعتبار ان الشعوب هي التي تقرر حاضرها وتبني مستقبلها وخير مثال هو نجاح الدول التي تعرقلت مساعيها في السابق لنيل العضوية الكاملة هي الان دول كاملة العضوية في الامم المتحدة .

قائمة المراجع

اولا : القران الكريم .

.

ثانيا : الوثائق :

1- المادة 35 / 1 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية .

2- المادة 35 / 2 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية .

3- المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 .

4- المادة 34 من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية

5- المادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 .

المادة 18 من النظام الداخلي للجمعية العامة .

6- المادة 04 من ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 .

7 –المادة 59 من النظام الداخلي لمجلس الأمن

8- المادة 60 من النظام الداخلي لمجلس .

9- المادة 137 من النظام الداخلي للجمعية العامة .

10- وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادرة يوم 15 نوفمبر 1988 في الجزائر .

11- الأمم المتحدة ، منشأ القضية الفلسطينية و تطورها 1917 . 1988 . نيويورك ، 1990 .

12- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، A/RES/67/19 قرار اتخذته الجمعية العامة ، الدورة السابعة والستون ، البند 37 من جدول الاعمال . حول مركز فلسطين في الامم المتحدة .

13- أنطونيو أوغوستو كاسنادو ترينيدا ، النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

Documents :

1- salam fayyad , prime minister ,foreword .

2- General Assembly , Peaceful settlement of the question of Palestine Report of the Secretary-General.

3- تقديم السلطة الفلسطينية إعلانًا للمدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة (3/12) من نظام روما الاساسي وهذه الورقة منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني: http://www.alhaq.org/attachments/article/273/position-paper-icc-(14December2009).pdf.

ثالثا: الكتب :

1- إشتيه محمد ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية . ط 2 . عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 2011 .

2- الحسن خالد ، فكر حركة التحرير الوطني فتح في الموسوعة الفلسطينية . بيروت : هيئة الموسوعة الفلسطينية ، 1990 .

3- الشريف احمد ، خمسون عاما على قيام منظمة التحرير الفلسطينية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2014.

4- الشقيري احمد ، الأعمال الكاملة . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 .

5- حوراني فيصل ، الفكر السياسي الفلسطيني 1964 . 1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، 1980 .

6- خالد محمد ، الأزعر ، حكومة عموم فلسطين في ذكرها الخمسين . القاهرة : دار الشروق ، 1998.

7- دروزة عزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها . ط 3 ، ج 2 . (د.م .ن) : منظمة التحرير الفلسطينية ، ، 1984 .

8- علي عبد الرحمن ، إسرائيل والقانون الدولي . الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2011 .
9- فرحاتي وآخرون ، اليات الحماية الدولية لحقوق الانسان وحرياته الاساسية : دراسة في الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها . (د ، م ، ن) : المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع ، 2012 .
10- قاعود يحي سعيد ، التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني . فلسطين : مركز التخطيط الفلسطيني ، 2014 ، ص 90 .
11 - ممدوح نوفل ، البحث عن الدولة .رام الله : مؤسسة مواطن ، 2000 ، ص 107 .

رابعا : المذكرات والرسائل العلمية :

1- أنور أبو سليم ، الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة ...ح 1 (ملخص) . رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، الرباط .

2- تيسير عبد صلاحات أنس ، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف و سياسات الإتحاد الأوربي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005 . 2013). رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، غزة ، 2015 .
3- سحويل صدام إبراهيم ، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية منظمة التحرير الفلسطينية . رسالة ماجستير ، أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى ، غزة ، 2014 .
4- محمد عبد الهادي شيماء / عبد الرحمن شهاب ، الاعتراف الدولي و أثره على المكانة السياسية و الدبلوماسية لدولة فلسطين . رسالة ماجستير ، قسم العلوم الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، جامعة الأقصى ، غزة ، 2016.

5- محمود محمد احمد حسام ، اثر اتفاق اوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993 -2014 ، رسالة علمية مقدمة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية ، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الاقصى ، بتاريخ 2016/05/11 .

6- فاضل محمد عباس ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2007

خامسا : الدراسات و ورشات العمل :

1- صائب عريقات ، فلسطين " دولة غير عضو " اليوم التالي ؟ . منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة شؤون المفاوضات ، الدراسة رقم 11 ، اكتوبر 2012.

2- مؤسسة الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، ورقة موقف حول نظاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الوضع في فلسطين ، اوت 2013.

3- محمد عوض أحمد التلباني ، مدى إمكانية استخدام قرار متحدون من أجل السلام في رفع مستوى عضوية فلسطين في الأمم المتحدة : دراسة قانونية . ورشة عمل بعنوان نحو العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة مبدأ الإتحاد من أجل السلام ، فلسطين : مركز التخطيط الفلسطيني ، 2015..

4- ثائر رباح و أخرون ، ورقة تحليل سياسيات "السياسة الخارجية الفلسطينية في الأمم المتحدة ما بعد حصول فلسطين على العضوية الدولة المراقب ". المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات و الدراسات الإستراتجية .

5- أشرف بدر ، ورقة تحليل سياسات " الخيارات الفلسطينية في ضوء التطورات السياسية و المشاريع الإقليمية المطروحة " . المركز الفلسطيني لإبحاث السياسات و الدراسات الإستراتجية.

سادسا : المقالات الالكترونية بالعربية :

1- نواف الزرو ، الاهداف التي تريد القيادة الفلسطينية تحقيقها من قرار الجمعية العامة ، المجلس .المجلد 10 ، السنة 19 ، العدد 46 ، اكتوبر 2012 .

2- الموسوعة الفلسطينية ، اوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – الاسرائيلية ، 16 /2013/09 والمتحصل عليها من الموقع الالكتروني : https://www.palestinapedia.net

3- وفا مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، قرار المؤتمر العام لليونيسكو قبول فلسطين عضوا كاملا في اليونيسكو 2011/10/31 ، ، المتحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://info.wafa.ps .

4- وفا وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية ، دولة فلسطين تحصل على العضوية الكاملة في اليونيسكو ، تاريخ النشر 2011/10/31 ، والمتحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://info.wafa.ps

6 - الشبكة القانونية الدولية لملاحقة مجرمي الحرب ، محكمة العدل الدولية . والمتحصل علية من الموقع الالكتروني : http://www.legalnetw.net .

7- فيكتور قطان ، الخيارات الفلسطينية في الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولة ،الحياة . بتاريخ 2014/09/10 ، على الساعة 00:08 ، ومتحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://www.alhayat.com 17:35 .

8- حمد أحمد عبد العزيز العامر ، " متحدون من أجل السلام " ، عن جريدة عكاظ ، السعودية ، تاريخ النشر : 12 ماي 2016 ، على الرابط : www.oKoZ.com

9- معتز المسلوخي ، " قرار الأمم المتحدة حول القدس في ميزان القانون الدولي " ، عن جريدة العربي الجديد ، تاريخ النشر : 24 ديسمبر 2017 ، على الرابط : www.alaraby.com

10- عبد الحكيم سليمان وادي ، " وضعية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على ضوء أحكام القانون الدولي .. الاستحقاقات و الإستثناءات " . جريدة دنيا الوطن ، 8/ 05 / 2017 ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : . www.alwatanvoice .com.

11- باسل أبو سعد ، " الفيتو و العضوية الكاملة لفلسطين " . وكاله معا الإخبارية ، 26 / 09 / 2017 ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : www. Maannews . com.

سابعا : المراجع المترجمة :

1- قرارات الأمم المتحدة بشأن ، فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي 1947 . 1974 ، (مراجعة و تدقيق جورج طعمه) ،بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 1 ، 1975 .

الفهرس

الفهرس

المحتويات ..... رقم الصفحة .

إهداء 1

إهداء 2

شكر وعرفان

مقدمة.....06

ملخص الدراسة 07

الفصل التمهيدي : اعلان استقلال الدولة الفلسطينية وإقامة الدولة 13

الفصل الأول : الدعائم الدبلوماسية للدولة الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الامم المتحدة 34

المبحث الأول : تشكيل المؤسسات السياسية والتوجه الفلسطيني المباشر للأمم المتحدة.....36

المطلب الأول : اتفاقية اوسلو ودورها في تشكيل مؤسسات فلسطين السياسية 36

المطلب الثاني : التوجه المباشر للأمم المتحدة.....38

المبحث الثاني : تبعات قرار الاعتراف بفلسطين على الدبلوماسية الفلسطينية.....41

المطلب الأول : الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الامم المتحدة.....41

المطلب الثاني : الدبلوماسية الفلسطينية والمنظمات الدولية 45

الفصل الثاني : البدائل المتاحة للدبلوماسية الفلسطينية لنيل العضوية الكاملة في الامم المتحدة 52

المبحث الأول : توسيع دائرة الاعترافات الدولية بفلسطين وإعادة التوجه لمجلس الامن للحصول على العضوية الكاملة 54

المطلب الأول: توسيع دائرة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية.....54

المطلب الثاني :اعادة التوجه لمجلس الأمن 60

المبحث الثاني : الانضمام الى محكمة العدل الدولية وتفعيل قرار متحدون من اجل السلام للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة 64

المطلب الأول :الانضمام الى محكمة العدل الدولية 64

المطلب الثاني : تفعيل قرار متحدون من اجل السلام 69

النتائج 76

قائمة المراجع .